العلاقات اليابانية الإسرائيلية وأثرها على عملية السلام في الشرق الأوسط

عدنان خلف حميد البدراني

مدرس مساعد/ فرع السياسة العامة/ كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

ملخص البحث

يهدف البحث الى بيان دور اليابان في الشرق الأوسط وتأثيره في تحقيق السلام لامتلاكها مؤهلات اقتصادية وغيرها، لاسيما أنها تعد دولة حيادية وتتميز بسياسة خارجية ثابتة. يقع البحث في مبحثين، تناول الأول السياسة اليابانية تجاه عملية السلام بين العرب و(إسرائيل)، وعالج الثاني دور السياسة اليابانية وقضية الشرق الأوسط. توصل البحث الى أن سياسة اليابان الخارجية تتسم بالحيادية وبحثها عن دور دولي حفاظاً على مصالحها في هذه المنطقة.

المقدمـــــة

إن التحولات التي شهدها العالم خلال الفترة من ١٩٩١ حتى نهاية القرن العشرين أحدثت تحولات على سياسة اليابان تجاه منطقة الشرق الأوسط، فمنذ بداية الفترة المشار إليها أنعقد مؤتمر مدريد للسلام بين الأطراف المعنية بالصراع العربي – الإسرائيلي وفر بيئة مناسبة لها بإعادة النظر في سياستها تجاه المنطقة أخذا في الاعتبار ما شهده العالم من تحولات سريعة تمثلت في سقوط جدار برلين وانهيار الكتلة الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن توحيد الدولتين الألمانية والتكتل الأوربي والتحول في النظام العالمي من نظام القطبية الثنائية إلى نظام القطب الواحد، كما شهد العالم تحولات فكرية وأيديولوجية تمثلت في التحول نحو اقتصاد السوق والليبرالية السياسية.

وانعكس هذه التحولات على سياستها تجاه عملية السلام في المنطقة وبلغت ذروتها في نهاية عام ١٩٩٩ ولم تدم حتى توقفت بعد اندلاع انتفاضة الأقصى نتيجة لما أقدم عليه أرئيل شارون زعيم حزب الليكود آنذاك لدخوله للحرم القدسي في أيلول ٢٠٠٠.

والمتتبع لساسة اليابان منذ تلك الفترة يلاحظ وجود اتفاق في الرأي بين المحللين والمتخصصين بأنها بدأت تنتهج سياسة خارجية أكثر نشاطاً بعد ما كانت تركز على القضايا الداخلية، وتحركها الخارجي متحفظ تحت المظلة الأمريكية. وبروز خلال حقبة التسعينات من القرن الماضي مؤشرات على

سعيها إلى ترجمة قوتها الاقتصادية إلى إيجاد لها دور سياسي في الشؤون العالمية وتجسد ذلك التحرك على عدة محاور أهمها:

١- سعيها للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن.

٢- تنشيط دورها في القضايا التي أصبحت تتصدر قائمة الأعمال العالمية مثل نزع السلاح والحد من التسليح والبيئة واللاجئين والصحة والتعليم والفقر والتنمية ومحاربة الإرهاب.

٣- محاولتها الخروج من بعض القيود التي فرضت على قوتها العسكرية في أعقاب هزيمتها في الحرب العالمية الثانية من خلال زيادة مشاركتها في قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة وتطوير تعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية ونرى ذلك من خلال مشاركتها في قوات غير قتالية في العراق.

٤- تنشيط دورها خارج دوائر اهتماماتها التقليدية مثل شرق أوربا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا.

أهمية البحث: يتسم موضوع البحث بالاهتمام بدراسة العلاقات اليابانية الإسرائيلية ودول المنطقة وأثرها على العملية السلمية بين الأطراف في منطقة الشرق الأوسط ولعل من أهم العوامل التي تحتلها اليابان اليوم هو دورها في هذه العملية لما تمتلكه من مؤهلات اقتصادية وللحيادية في التعامل مع أطراف الصراع ولعلاقتها المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

مشكلة البحث: الإشكالية المطروحة خلال المناقشة والتحليل على ذلك: ما هو المحدد الأساسي الذي يلعب الدور الحاسم في تشكيل السياسة الخارجية اليابانية إزاء منطقة الشرق الأوسط وما هي الأدوات التي استخدمها صناع السياسة اليابانية الخارجية في هذه الخصوص وما هي الآليات الدافعة لتوجيهات هذه السياسة.

فرضية البحث: سيقوم الباحث باختيار الفرضيات الآتية: ما هي طبيعة التغيرات العالمية وتأثيرها على سياستها الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط؟ سبب اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط بعد تسعينيات القرن الماضي؟

منهجية البحث: لتحقيق فرضية البحث اعتمدنا على المنهج التاريخي وهو المنهج الملائم لموضوع البحث كما نرى بمنهج التحليل النظمي حيث رصدت الدراسة طبيعة العلاقات القائمة بين اليابان ودول منطقة الشرق الأوسط المعنية بعملية السلام؟

هيكلية البحث: توزع البحث بعد المقدمة على مبحثين إذ تناول الأول السياسة اليابانية تجاه عملية السلام بين العرب و(إسرائيل) أما الثاني: عالج دور السياسة اليابانية وقضية الشرق الأوسط.

المبحث الأول: السياسة اليابانية تجاه عملية السلام بين العرب وإسرائيل

بدأ الاهتمام الياباني بالصراع العربي – الإسرائيلي بصفة خاصة ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامه بعد أزمة النفط عام ١٩٧٣ والتي كانت بمثابة صدمه عنيفة لصانع القرار السياسي الياباني في ضوء اعتماد الاقتصاد الياباني شبه الكامل على واردات النفط من المنطقة التي تصل إلى حوالي ٨٠ ٪ من احتياجاتها النفطية السنوية، استخدمت بعض الدول العربية النفط لأول مره سلاح سياسي وأداة للضغط على الدول الغربية لدفعها في اتجاه اتخاذ مواقف متعاطفة مع وجهة النظر العربية فيما يتعلق بالصراع العربي – الإسرائيلي وسبل تسويته٠ وقد حرصت اليابان خلال تلك الفترة على تكثيف اهتمامها ووجودها في منطقة الشرق الأوسط للحيلولة دون تكرار أزمة ١٩٧٣ مرة أخرى[١].

وإذا كان دور اليابان في المنطقة العربية في فترة ما قبل حرب تشرين ١٩٧٣ لم يتوافق وحجمها الدولي، أو طبيعة العلاقات الاقتصادية التي تربط بين الجانبين إلى جانب مقتضيات التقارب الجغرافي مع الدول العربية وضمان سهولة انسياب خطوط الإمدادات التجارية والمواصلات بين اليابان والقارة الأوربية، إلا أنة بعد حرب تشرين ١٩٧٣ لوحظ أن هناك تحركا دبلوماسيا سريعا من جانب اليابان إزاء الصراع العربي – الإسرائيلي، فضلا عن التطور الايجابي في الموقف الياباني من قضيتي الانسحاب وحقوق الشعب الفلسطيني، وان كان ذلك لم يستثمر من جانب الدبلوماسية العربية، لتظل الفجوة قائمة بين ارتباط المصالح الاقتصادية من جانب والحوار الدبلوماسي والتفاعل السياسي من جانب أخر، وهكذا بقيت اليابان بعيدة عن نطاق المشاركة الفعلية في الجهود الدبلوماسية المبذولة لحل الأزمة [٢].

ونتيجة لانعكاسات حرب تشرين عام ١٩٧٣ وأثارها على المصالح اليابانية في المنطقة العربية، بدا الاهتمام الحقيقي لليابان بالصراع العربي – الإسرائيلي، حيث حددت اليابان موقفها من الصراع وفقا لبيان ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٧٣ الذي أعلنته الحكومة اليابانية، والذي تضمن(رفض اليابان الاستيلاء على أية ارض واحتلالها عن طريق استخدام القوة) ومطالبتها للقوات الإسرائيلية بالانسحاب من جميع الأراضي التي احتلتها في حرب عام ١٩٦٧ ، وتأكيدها على احترام وأمن جميع دول المنطقة وضرورة اتخاذ الضمانات الكفيلة لتحقيق ذلك، زيادة على احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفقا لميثاق الأمم المتحدة من اجل التوصل إلى سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط [٣].

المطلب الأول: بداية الاهتمام الياباني في الشرق الأوسط

يمكن إرجاع بدايات الاتصالات المباشرة التي جرت بين اليابان ومنطقة الشرق الأوسط إلى منتصف القرن التاسع عشر مع قرب انتهاء العزلة الطوعية التي فرضتها اليابان على نفسها من خلال حكومة (توكو

جاوا) التي تولت حكم اليابان خلال الفترة الممتدة من القرن السادس عشر إلى أواخر القرن التاسع عشر، حيث قامت أول بعثة رسمية يابانية من طبقة الساموراي (المحاربين) بزيارة مصر في طريقها إلى أوربا عام ١٨٦٢ ومكثت أربعة أيام في مصر ووثقت زيارتها بشكل مفصل عن ما شاهدوه في مصر وانبهارهم بمدى التقدم الذي حققته مصر في تلك الفترة سواء بوجود خطوط التلفون والسكك الحديدية، وبعد عامين قامت بعثة أخرى بالمرور بنفس الطريق في نهاية آذار عام ١٨٦٤، وأستقبل الخديوي إسماعيل رئيس البعثة وأقام له مأدبة عشاء على شرفه [٤].

وتوالى مرور البعثات اليابانية إلى أوربا عبر مصر حتى انتهاء حكم حكومة (توكو جاوا) وبدأ عصر ثورة الإصلاحات والتحديث والانفتاح على العالم (عصر الميجي ١٨٦٨-١٩١٢)، حيث نظرت اليابان إلى مصر كنموذج يقاس علية فيما يتعلق بمواجهة نظام المحاكم المختلطة وشجعت باحثيها على دراسة أوضاع هذه المحاكم في مصر تمهيدا لتعديل المعاهدات غير العادية التي فرضتها الدول الأوربية على اليابان[٥]. وخلال فترة الكساد التي حدثت نهاية العشرينات من القرن الماضي بدأت العلاقات التجارية بين اليابان ودول المنطقة تأخذ اتجاها متميزا حيث أصبحت اليابان المورد الرئيسي للمنسوجات إلى الشرق الأوسط مع غياب المنافسة من جانب الدول الأوربية، كما تزايد دور اليابان السياسي في المنطقة بعد مشاركتها في مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٣ وبدأت تترجم ذلك لزيادة نفوذها التجاري والاقتصادي في المنطقة[٦].

وبسقوط الدولة العثمانية في عام ١٩٢٤ أدركت اليابان أنها مطالبة ببذل جهد أضافي للحفاظ على مصالحها في المنطقة العربية، وبخاصة منطقة الخليج العربي التي كانت بشائر النفط قد ظهرت بها قبل ذلك بسنوات، وبذلك سارعت بالاعتراف بالمملكة العربية السعودية، وسعت إلى تأمين مصالحها في المنطقة بأن أرسلت في ربيع عام ١٩٣٩ مبعوثا سريا إلى السعودية وكان السبب المعلن لهذه الزيارة هو الرد على الزيارة التي قام بها المبعوث السياسي السعودي لدى بريطانيا الشيخ حافظ وهبة بمناسبة افتتاح مسجد (يويومي أوهارا) في العاصمة طوكيو في شهر أيار عام ١٩٣٨،أما السبب الحقيقي للزيارة فهو التفاوض مع المسؤولين السعوديين حول الحصول على امتياز للتنقيب على النفط السعودي، ولهذا الغرض اختارت اليابان دبلوماسيا رفيع المستوى في المنطقة لهذه المهمة وهو المبعوث الدبلوماسي لدى مصر تومو يوشي يوكوياما [٧].

وفي عام ١٩١٩ افتتحت أول قنصلية يابانية في بورسعيد المصرية لحماية المصالح التجارية لها ولتأمين الشحنات البحرية لها التي كانت تعبر قناة السويس، وتم تسيير خطوط ملاحية مباشرة بينها ودول المنطقة عام ١٩٢٩ ، كما بدأت بعض الشركات اليابانية فتح مكاتب لها في الموانئ العربية،غير أن هذه

العلاقات تدهورت بشكل كبير مع أواخر الثلاثينات من القرن الماضي وبدء الحرب العالمية الثانية وإعلان بعض الدول العربية الحرب على اليابان[٨].

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية وإعلان انتهاء الاحتلال الأمريكي لليابان عام ١٩٥٢ بدأت اليابان في استئناف علاقاتها بدول المنطقة، وتم إيفاد أول بعثة اقتصادية يابانية للشرق الأوسط عام ١٩٥٣ حيث زارت كل من مصر والسعودية وتركيا والعراق وإيران وسوريا ولبنان والأردن وجرى على أثرها أعادة فتح مكاتب للشركات التجارية الكبرى اليابانية في عواصم دول المنطقة[٩].

أما على صعيد العلاقات الثقافية فأن التجار المسلمين لعبوا دورا أساسيا في الوصول بالإسلام إلى السواحل الشرقية لأسيا دون أن يتمكنوا من نقلة إلى اليابان وذلك بحكم العديد من العوامل، وقد أعتنق عدد من اليابانيين الإسلام نتيجة للاتصالات بين اليابانيين والمسلمين في جنوب شرق أسيا، وكان أول ياباني يؤدي فريضة الحج هو الحاج عمر كوتارو ياموكا وذلك في عام ١٩٠٩ وقد لاقى ترحيبا كبيرا في مكة المكرمة باعتباره احد رعايا الدولة الأسيوية المنتصرة التي هزمت روسيا القيصرية، وتبع الحاج عمر بعد ذلك في طريق الإسلام محمد أيبي تاناكا الكاهن البوذي الذي أدرك أهمية الديانة الإسلامية، وبلغ عدد اليابانيين الذين اعتنقوا الإسلام قبل بداية الحرب العالمية الثانية ٢٢ يابانيا، وعلى الرغم من كل ذلك فان الاتصالات الحقيقية بين اليابانيين والمسلمين على نطاق واسع لم تبدأ حتى اندلاع حرب المحيط الهادي (pacific war) في جنوب شرق أسيا، وفي الثلاثينات بدأت بعض الفعاليات اليابانية للدعاية التي استهدفت تأكيد أن اليابانية حامية للإسلام وأن العديد من الطلبة اليابانيين أرسلوا إلى جامعة الأزهر في القاهرة بهدف تعلم الدراسات الإسلامية، حيث شجعت السلطات اليابانية الطلبة والمعلمين المسلمين في الشرق الأوسط والدول الأسيوية على القدوم إلى اليابان محاولتاً منها مد جسور الصلة مع العالم الإسلامي بغية تعميق العلاقات، وخصوصاً إن مصادر الطاقة ولاسيما النفط هو أولى ثرواته[١٠].

أما على صعيد موقف اليابان من القضايا العربية حينما اندلعت حرب عام ١٩٦٧ كانت اليابان ترأس مجلس الأمن وقت صياغة القرار ٢٤٢ وكان من الملفت للنظر أن اليابان لم توضح أبدا موقفها تجاه الغموض الذي أكتنف القرار المذكور بشأن الخلاف حول أداة التعريف الخاص (أرض) أو (الأرض) التي يتعين انسحاب القوات الإسرائيلية منها[١١]. كما صوتت اليابان لصالح عدد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تؤيد الحقوق الفلسطينية منها القرار ٢٦٢٨ لعام ١٩٧٠ الذي يعترف بأن (احترام حقوق الشعب الفلسطيني يمثل عنصرا أساسيا للتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة في الشرق الأوسط[١٢]. والقرار رقم ٢٧٩٢ لعام ١٩٧١ الذي (يؤكد على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف)[١٣].

كما أيدت اليابان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٩٦٣ أيلول ١٩٧١ الذي يؤكد على (حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير)، تنفيذا لما تعهد به رئيس الوزراء الياباني الأسبق(سايتو) لملك السعودية الأسبق فيصل خلال زيارته لليابان في أيار من عام ١٩٧١،وقد تضمن البيان المشترك الذي صدر عن الزيارة فقرة تؤكد لأول مرة تأييد اليابان للحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، وهو ما جاء نتيجة للإصرار السعودي على إضافة الفقرة٭٠ وقد أثارت هذه الفقرة لغطا واسعا داخل وزارة الخارجية اليابانية لأنها تعني ضمنا إن اليابان تتعاطف مع وجهة النظر العربية، وهو ما قد يثير غضب الولايات المتحدة الأمريكية ويتعارض مع سياسة الحياد التي حرصت على انتهاجها اليابان خلال عقدي الخمسينات والستينات القرن الماضي [١٤].

وجاء التصويت الياباني بمثابة مفاجئة للوفود المشاركة، حيث أسرع مندوبوا الدول العربية إلى مصافحة الوفد الياباني في حين شعر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية بالصدمة وخيبة الأمل، وفسر البعض التصويت الياباني المفاجئ لصالح القرار في ضوء سعي اليابان إلى كسب تأييد الدول العربية لصالح القرار الخاص بتأييد حكومة تايوان كممثل للصين في الأمم المتحدة في مواجهة الصين الشعبية[١٥]. لم يكن لليابان خلال الفترة السابقة على حرب تشرين ١٩٧٣ علاقات قوية ومباشرة مع الدول المصدرة للنفط حيث كان لها سفراء مقيمون في عدد محدود منها إيران والعراق والكويت والسعودية فقط، وكانت اليابان تحصل على إمداداتها النفطية من خلال شركات النفط الأمريكية ا لكبرى، وعندما اندلعت حرب عام ١٩٧٣ فأن اليابان نظرت في البداية إلى الحرب على إنها لا تعنيها ولم تكن تتوقع أن يكون لها تداعيات عليها[١٦].

اضطرت اليابان لان تجري تعديلا جديا في موقفها عندما خرجت عن حيادها المزعوم على اثر الصدمة النفطية الأولى عام ١٩٧٣ واتخاذها موقفا أكثر وضوحا وتحديدا من خلال البيان الذي أعلنته في ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٧٣ ورغم أن هذا الموقف قد جاء متأخرا قياسا بمواقف الدول الصناعية الغربية، فأنه شكل خطوة إيجابية متقدمة قياسا بمواقفها السابقة، حيث اتجهت اليابان نحو تأييد الحل السلمي في المنطقة ولجأت إلى دعم ومساندة السياسة الأمريكية وخصوصا بعد زيارة الرئيس المصري الأسبق أنور السادات إلى القدس، حيث أعلنت اليابان عن تأييدها للزيارة المذكورة من خلال العديد من التصريحات الرسمية التي صدرت في أعقاب الزيارة، وباركت الحكومة اليابانية قمة كامب ديفيد الثلاثية عام ١٩٧٨، والمعاهدة المصرية – الإسرائيلية عام ١٩٧٩ معربة عن أملها في أن تكون هذه المعاهدة أساسا مناسبا لإقرار سلام شامل في منطقة الشرق الأوسط[١٧].

وللسياسة التي استخدمتها اليابان حيال العرب من جهة وإسرائيل من جهة أخرى فأنها أبقت على علاقات متوازنة مع كلا الجانبين، ففي عام ١٩٧٧ أفتتح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية ودعي ياسر

عرفات لزيارة اليابان عام ١٩٨١ من قبل أعضاء الدايت (البرلمان)، وفي الوقت الذي أبقت فيه اليابان على اعترافها (بحق إسرائيل في الوجود بسلام) فأنها سارت في تجاه منح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في طوكيو الصفة الدبلوماسية التي كانت تفتقدها واعتراف الحكومة اليابانية بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها منظمة تمثل الشعب الفلسطيني لكنها لم تعدها الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين، وقد طورت اليابان موقفها إلى الاعتراف بحق الفلسطينيين ليس في تقرير المصير فقط بل بحقهم في تشكيل حكومتهم الخاصة أيضا وعدت اليابان (أشراك الفلسطينيين في عملية السلام بين مصر وإسرائيل ضرورة ملحة)[١٨].

وبعد انتهاء الحرب الباردة والتوقيع على اتفاقية أوسلو تزامنت عدة عوامل على اليابان لان تلعب دورا أكبر في منطقة الشرق الأوسط منها، توقيع الأردن معاهدة سلام مع (إسرائيل) في عام ١٩٩٤ وتفعيل المفاوضات المتعددة الأطراف لمؤتمر مدريد لعام ١٩٩١، ونتيجة لذلك حصل تطور في العلاقات اليابانية – الإسرائيلية بشكل مواز لتطور عملية السلام ونمت علاقتهما التجارية، وخلال لقاءات القمة بين إسحاق رابيين رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ومواريا ما رئيس الوزراء اليابان الأسبق في كانون الأول ١٩٩٤ في اليابان وفي أيلول في (إسرائيل)، وكذلك أثناء زيارة نتينياهو رئيس الوزراء ألإسرائيلي الأسبق إلى اليابان في أب عام١٩٩٧ أبدت(إسرائيل) رغبتها في قيام اليابان بدور فعال في عملية السلام وفي الوقت نفسه أخذت اليابان تقدم معونات للسلطة الفلسطينية[١٩].

ثم جاءت زيارة الرئيس المصري حسني مبارك عام ١٩٩٩ بعدد من النتائج في أطار تقوية العلاقات المختلفة بين اليابان ومصر وكانت قضية السلام من أهم القضايا التي ناقشها الطرفان حيث أكدا على أهمية تحقيق السلام في المنطقة [٢٠]. أعلنت الحكومة اليابانية أنها صديقة للفلسطينيين وتدعم حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في أقامة دولته المستقلة،كما ترفض اليابان إعلان دولة فلسطينية بدون الاتفاق مع (إسرائيل) وحالما يتحقق استقلال فلسطين سلميا فأن اليابان ستعترف مباشرةً بالدولة الفلسطينية وأكدت ذلك خلال زيارة ياسر عرفات لليابان للفترة الممتدة من ١٧–١٨ أب عام ٢٠٠٠ [٢١]. وأثناء جولة رئيس الوزراء الياباني الأسبق هاشيموتو العربية في ١١ تشرين الأول ٢٠٠١، نفى وجود صلة مباشرة مابين جذور الإرهاب الدولي ونضال الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه المشروعة على أرضة وطالب باستمرار المساعي لإيجاد حل للصراع العربي – الإسرائيلي،بمعزل عن أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية، ودعا إسرائيل إلى تطبيق القرارات الدولية لدفع عملية السلام إلى الأمام [٢٢].

وخلال جولة لوزيرة الخارجية اليابانية آنذاك كاواجوتشي في نيسان ٢٠٠٤ أصدرت سلسلة بيانات ركزت فيها على هواجس السياسة اليابانية تجاه المنطقة ومنها سعي اليابان إلى تعزيز علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية ومسألة الأمن والاستقرار في المنطقة ومساعدة الشعب العراقي للخروج من محنته

وتنشيط الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين، هذا بالإضافة إلى ضرورة تعزيز العلاقات بين اليابان والدول العربية وبين وزارة الخارجية اليابانية ومثيلاتها في الدول العربية، ومعالجة بعض القضايا العالقة والتنسيق بين الجانبين في القضايا الطارئة على غرار التعاون المثمر الذي أفضى إلى حل مشكلة الرهائن اليابانيين في العراق بطريقة دبلوماسية[٢٣].

المطلب الثاني: العلاقات اليابانية – الإسرائيلية

تعود الاتصالات الأولى بين اليابان واليهود إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر حينما أستوطن عدد من اليهود في مدينتي يوكوهاما وناجازاكي اليابانيتين، وأصدر اليهودي روفائيل شوبار خلال تلك الفترة أول جريدة أجنبية في اليابان تسمى جابان أكسبرس[٢٤]. وشهدت العلاقات بين الجانبين نقطة تحول هامة خلال الحرب اليابانية – الروسية ١٩٠٤-١٩٠٥ حينما ساهم اليهود توفير قروض بالعملة الصعبة لليابان لتمول شراء سفن حربية لمواجهة الأسطول الروسي بعد رفض البنوك الغربية إقراض اليابان لخشيتها من خسارتها المتوقعة للحرب مع روسيا، وكانت موافقة رجل الأعمال اليهودي الأمريكي يعقوب تشيف الذي يملك أحد البنوك الأمريكية الكبرى تعود إلى رغبة اليهود الأمريكيين في معاقبة روسيا على معاملتها السيئة لليهود الروس، رغم مخاطر تقديم هذا القرض لضعف اليابان النسبي أمام روسيا، وأسهم هذا القرض في شراء اليابان لنصف السفن الحربية التي انتصرت بها على الروس في الحرب، وكرم رجل الأعمال من قبل الإمبراطور الياباني بمنحة وساما [٢٥].

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ١٩١٨ أيدت اليابان وعد بلفور الصادر ١٩١٧ لمصلحة أنشاء كيان لليهود في فلسطين، ولم يكن هذا الموقف الياباني مرجعة مجرد التعاطف مع المسألة اليهودية بقدر ما كان دعما لبريطانيا التي ربطتها باليابان علاقات تحالف في تلك الفترة، خاصة وأن اليابان نفسها أصبحت خلال تلك الفترة دولة استعمارية، وسجل يهود شرق أسيا أسم وزير خارجية اليابان آنذاك يوشيد كاساي في الكتاب الذهبي الخاص بالصندوق القومي اليهودي في القدس تقديرا للجهود التي قام بها لخدمة قضايا اليهود ولدعمه وعد بلفور، وأختلف موقف اليابان من اليهود خلال فترة العشرينيات من القرن الماضي حيث تحول شعور التعاطف إلى شعور مناهض لليهود في اليابان بعد عودة الضباط اليابانيين من سيبريا وتأثرهم بانطباعات ومدركات الضباط الروس واتهامهم لليهود بالتخطيط للثورة الروسية وقدموا اقتباسات من بروتوكولات حكماء صهيون، وتزايد الشعور بمعاداة اليهود في فترة الثلاثينات من القرن الماضي حينما تأثر اليابانيون بالدعاية النازية التي اتهمت اليهود بالتخطيط للسيطرة على العالم، ومع ذلك فأن الاعتقاد الشائع بسيطرة اليهود على العالم أثار إعجاب بعض اليابانيين الذين طالبوا بأن تتعلم اليابان منهم. وخلال فترة

الحرب العالمية الثانية قدم بعض اليابانيين بشكل فردي مساعدات لآلاف أللاجئين اليهود الناجين من النازيين، كما قام القائم بأعمال قنصل اليابان في لتوانيا سوجيهارا بإنقاذ حوالي ٦٠٠٠ يهودي من النازيين بإصدار تأشيرات خروج لهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية عبر اليابان دون الحصول على موافقة مسبقة من حكومته التي حققت معه وفصله من الخدمة في ذلك الوقت، وكرم أثنين من ضباط الجيش الإمبراطوري الياباني من قبل اليهود بوضعهم في الكتاب الذهبي بالقدس[٢٦].

وبعد قيام دولة (إسرائيل) ١٩٤٨ بذلت مع الولايات المتحدة الأمريكية جهودا مكثفة للحصول على اعتراف اليابان وبناء علاقات طيبة معها ومع باقي الدول الأسيوية ونجحت هذه الجهود في الحصول على اعترافها بدولة (إسرائيل) وإقامة علاقات دبلوماسية معها في عام١٩٥٢، ولكنها لم تفتح سفارة لها في تل أبيب إلا في عام ١٩٦٣ولم يتم توقيع أي اتفاقية اقتصادية بين الجانبين، كما لم تحدث زيارات متبادلة لمسؤولي البلدين وبقيت العلاقات السياسية والثقافية هامشية وفي حدود ضيقة، وأحجمت اليابان بصورة واضحة عن تطوير علاقاتها الاقتصادية مع(إسرائيل) وبقيت تلك العلاقات في قنوات ضيقة لم تحقق الطموحات الإسرائيلية الهادفة إلى تحقيق الاستفادة القصوى من قدرات اليابان الاقتصادية والتكنولوجية[٢٧].

وفي المرحلة الممتدة من ١٩٧٣–١٩٧٩ تزامنت تلك المرحلة مع الارتفاع الحاد في أسعار النفط في أعقاب حرب تشرين ١٩٧٣ وما ترتب عليها من حظر للنفط العربي مما ترك أثارا سلبية على الاقتصاد الياباني، وقد أدى ذلك بدوره إلى بروز توجهات سلبية داخل المجتمع الياباني تجاه (إسرائيل) وأصبحت هناك قناعة لدى اليابانيين إن مصلحة بلادهم ترتبط بتوثيق علاقات اليابان بالدول العربية وخصوصا النفطية منها بشكل خاص، حيث تعتمد اليابان اعتمادا شبة كامل على إمداداتها النفطية من تلك الدول ومن هنا كانت استجابة اليابان في تلك الفترة للمطالب السياسية العربية، واضطرت للالتزام بالمقاطعة الاقتصادية العربية ضد(إسرائيل)[٢٨].

أما المرحلة التي بدأ من١٩٨٢ تميزت هذه المرحلة بتزايد الانفتاح السياسي الياباني نحو إسرائيل وتدعيم العلاقات بينهما، وعلى الرغم من محاولة الدبلوماسية اليابانية تحقيق نوع من التوازن بين تدعيم العلاقات اليابانية – الإسرائيلية من ناحية والاستمرار في تأييد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني من ناحية أخرى، فأن الاهتمام بالقضايا العربية الأساسية لم يمثل تطورا يذكر في خلال هذه الفترة، وفي عام ١٩٨٤ دعت اليابان السكرتير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية لزيارة اليابان والتي ترتب عليها إنشاء رابطة الصداقة الإسرائيلية –اليابانية كما تم الترتيب لقيام رئيس الوزراء الإسرائيلي بزيارة طوكيو[٢٩].

غير أن العلاقات اليابانية – الإسرائيلية تطورت في منتصف الثمانينات من القرن الماضي بعد أن زار المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية كمجي(Kimchi) إلى اليابان عام ١٩٨٤ وقادت الزيارة إلى أنشاء

مجلس الصداقة البرلمانية ألإسرائيلية – اليابانية، ففي تموز عام ١٩٨٥زارت جماعة من البرلمانيين اليابانيين (إسرائيل) وفي أيلول من نفس العام زار رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أسحق شامير اليابان برفقةوفدا اقتصاديا كبيرا وذلك لتوسيع العلاقات الاقتصادية بين الجانبين[٣٠]. كما قام وزير خارجية اليابان الأسبق أونو في صيف عام ١٩٨٧ وهي أول زيارة لوزير خارجية ياباني إلى (إسرائيل)،رغم إن الزيارة كانت قصيرة للغاية حيث استغرقت أربع وعشرون ساعة فقط التقى خلالها بعدد من القيادات الإسرائيلية والفلسطينية،وتلاها أول زيارة رسمية لوزير خارجية إسرائيلي لليابان،وقام الرئيس الإسرائيلي الأسبق هيرتز بزيارة لليابان وتعتبر أول زيارة لرئيس إسرائيلي لهذا البلد وذلك لحضور مراسيم تشييع الإمبراطور الياباني هيروهيتو في شباط ١٩٨٩، حيث أجرى خلالها مباحثات مع رئيس الوزراء آنذاك تاكيشتا الذي عبر عن حرص اليابان على توسيع وساطتها بين العراق وإيران لتشمل باقي منطقة الشرق الأوسط في إشارة للصراع العربي–الإسرائيلي، حيث قدمت وزارة الخارجية اليابانية دعوة رسمية لكل من ياسر عرفات وموشية أرينز لزيارة اليابان على التوالي [٣١]. وفي المرحلة التي تلت بعد ٢ أب ١٩٩١ ودخول القوات العراقية إلى الكويت، استخدمت اليابان منهجا جديدا إزاء (إسرائيل) يقوم على عاملين أساسيين:

العامل الأول: هو دخول العراق إلى الكويت وضح لطوكيو أن هناك أزمة وانقسام داخل الصف العربي، كما أن اليابان جراء ذلك الدخول باتت تدرك أن الصراع العربي – الإسرائيلي ليس العامل الوحيد الذي يعرض استقرار منطقة الشرق الأوسط للخط، كما نظر صانعوا القرار السياسي الياباني والأعلام بعين التقدير للسلوك الإسرائيلي خلال أزمة الكويت وبعدها،وكيف إن (إسرائيل) تحاشت القيام بأي رد أو عمل عسكري ضد العراق بالرغم من القصف العراقي (لإسرائيل) بصواريخ سكود، وهكذا أصبحت (إسرائيل) في عيون اليابانيين ضحية للصراع العربي – العربي بدلا من كونها دولة عدوانية.

العامل الثاني: يتمثل في دخول العملية السلمية التي بدأت بعد شهور من انتهاء الأعمال العسكرية وخروج القوات العراقية من الكويت، بدأت مرحلة جديدة وذلك في أيلول ١٩٩٣ بالتوقيع على اتفاقية أوسلو (Oslo Accord) بين(إسرائيل) ومنظمة التحرير الفلسطينية، فقد مكن اليابان ذلك الاعتراف المتبادل بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني من مشاركتها في عملية السلام ومساهمتها في تكثيف الاتصالات بينهما [٣٢].

إضافة إلى ما سبق ذكره، ثمة عوامل أخرى اقتصادية وسياسية قد ساهمت بدورها في تحسن العلاقات بين الجانبين فقد أدى تكثيف الاتصالات السياسية بين كبار المسؤولين في البلدين إلى فتح حوار ثنائي جديد بينهما، تمخض عن إعلان اليابان أنها سوف تعيد النظر في سياستها بخصوص المقاطعة العربية

(لإسرائيل) تم ذلك الاتفاق خلال زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحاق رابين إلى طوكيو في أيلول ١٩٩٤ ، كما توصل الجانبان إلى أتفاق تعاون علمي،وفتح البورصة الإسرائيلية أمام الاستثمارات اليابانية،وأيضا وقع الجانبان في نيسان ١٩٩٤ اتفاقا بشأن ألازدواج الضريبي، كذلك أخذ التعاون الأمني بين الطرفين بعدا مهما نتيجة لمشاركة اليابان في العملية السلمية، ومشاركتها بقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في مرتفعات الجولان في شباط عام ١٩٩٦، وعلى الرغم من الكساد الاقتصادي الكبير الذي شهدتة اليابان خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، فأن التعاون بين اليابان و(إسرائيل) قد تطور بشكل ملحوظ،فعلى سبيل المثال زادت الصادرات ألإسرائيلية إلى اليابان عام١٩٩٥ بنسبة ٢٣٪ مقارنة بعام ١٩٩٤، وبلغت قيمة تلك الصادرات ١,٢بليون دولار، ومعظمها من الصناعات ذات التقنية العالية، كما زادت صادرات اليابانية إلى (إسرائيل) لتبلغ نحو ٢٣٩ مليون دولار تركزت في مجال الآلات والمعدات الالكترونية[٣٣].

غير أن جمود العملية السلمية والتوسع الإسرائيلي في المستوطنات كان له أثر سلبي على العلاقات بينهما، كما شكل ذلك صعوبات أمام تطور تلك العلاقات، حيث أحجم كثير من المستثمرين اليابانيين عن الاستثمار في سوق المال الإسرائيلي تحسبا لتجدد المقاطعة العربية، وخشية من المتغيرات التي شهدتها (إسرائيل) آنذاك جراء هزيمة حزب العمال في انتخابات تموز ١٩٩٦ وتولي بنيامين نتينياهو الحكم في (إسرائيل)، كما كان لتوصية وزراء الخارجية العرب في اجتماعاتهم في نيسان ١٩٩٧ بالقاهرة بضرورة وقف التطبيع وتجديد المقاطعة الاقتصادية (لإسرائيل)، تأثير سلبي على التعاون الاقتصادي الياباني – الإسرائيلي[٣٤].

وفيما يتعلق بدور وزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية (MTI) في تطوير التعاون الاقتصادي بين اليابان و(إسرائيل) من خلال تأثيرها على الشركات اليابانية في هذا المجال، ينبغي التأكيد على إن تلك الشركات تتمتع بحرية بخصوص الاستثمار من عدمه في (إسرائيل) إذ يتوقف ذلك بطبيعة الحال على مناخ السلام السائد وعلى ظروف المقاطعة العربية،فالأمر متروك لتقدير الشركات اليابانية تماما. إن التطور المستقبلي للعلاقات اليابانية–الإسرائيلية مرهون إلى حد كبير بالتقييم الياباني لأهمية مشاركة (إسرائيل) في العملية السلمية كوسيلة حفز،ودعم الموقف الياباني الدولي، واعترافها بأن علاقات التعاون مع (إسرائيل) من شأنها تعزيز علاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية [٣٥].

كانت (إسرائيل) تحاول استغلال كل الفرص لتطوير علاقاتها مع اليابان، وتجعل الموقف الياباني لصالحها، وقد برز ذلك بوضوح خلال زيارة سيلفان شالوم وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق إلى اليابان في أب ٢٠٠٣ حيث استغل شالوم نقطة المساعدات اليابانية للسلطة الفلسطينية وقال (حيث استخدمت اليابان

نفوذها لإقناع الفلسطينيين بتقديم ٦٨٠ مليون دولار من المساعدات، وذلك تنفيذ لالتزاماتهم التي نصت عليها خارطة الطريق)، كما حث شالوم اليابان عقب محادثاته مع كوازومي رئيس الوزراء الياباني الأسبق على ضرورة تشديد الإجراءات التي اتخذتها اليابان ضد حركة حماس،وذلك بتجميد أرصدة المؤيدين لسياسة الحركة [٣٦].

المطلب الثالث: العلاقات بين اليابان ومنظمة التحرير الفلسطينية

مرت العلاقات اليابانية – الفلسطينية بوجه عام والعلاقات اليابانية ومنظمة التحرير الفلسطينية بوجه خاص خلال الفترة الممتدة منذ أنشاء المنظمة عام ١٩٦٤ وحتى نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي، لذا فأن تطور العلاقات اليابانية –الفلسطينية قد جاء أساسا في سباق تطور العلاقات اليابانية – العربية بعد تداعيات أزمة النفط عام ١٩٧٣ التي كان لها تداعيات إيجابية على مسار وتطور العلاقات اليابانية – الفلسطينية وقد حرصت اليابان منذ نشأة منظمة التحرير الفلسطينية وذلك لعدم وجود اتصالات مباشرة معها أو الاعتراف بها تجنبا لإغضاب الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، فضلا عن عدم وجود علاقات قوية لها مع الدول العربية جعلها حريصة على محاولة أرضائها، وكانت لازمة النفط عام ١٩٧٣ تأثير مباشر على سياسة اليابان تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي بصفة عام وتجاه العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية بصفة خاصة [٣٧].

لقد ضلت اليابان تقف موقفا حياديا إزاء المشكلات السياسية للمنطقة وقضاياها المصيرية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وقضية الصراع العربي – الإسرائيلي لسنوات طويلة فعندما قامت حرب حزيران عام ١٩٦٧، وقفت اليابان موقفا محايدا وطالب الوفد الياباني في الجمعية العامة للأمم المتحدة (بانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة وإقامة سلام دائم في الشرق الأوسط)، وعندما أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٢٤٢ في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ صوتت اليابان إلى جانب القرار المذكور الذي رفضته الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث كان ممثل اليابان رئيسا للمجلس آنذاك، وصوتت أيضا لصالح القرار المرقم ٢٩٦٣ لعام ١٩٧١الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة [٣٨].

وفي أطار ألإستراتيجية التي تبنتها اليابان بعد أزمة النفط ١٩٧٣ بتطوير علاقاتها السياسية مع الدول العربية وانتهاج سياسة متعاطفة مع قضاياها بهدف العمل على محاولة استرضائها بما يضمن تأمين إمدادات النفط إليها، صوتت اليابان عام ١٩٧٤ لأول مرة لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٢١٠ ألذي يدعو منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثل الشعب الفلسطيني، إلى المشاركة في مداولات

اجتماعات الجمعية العامة بخصوص القضية الفلسطينية، وهو ما كان بمثابة أول إشارة من جانب اليابان على الاعتراف بأهمية منظمة التحرير كطرف رئيسي في الصراع العربي – الإسرائيلي [٣٩].

ومع ذلك امتنعت اليابان عن التصويت فيما يتعلق بقرارين يتعلقان بمنظمة التحرير الفلسطينية عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥، الأول القرار ٣٢٣٧ الذي يدعو المنظمة للمشاركة في جلسات وأعمال الجمعية العامة بصفة مراقب، أما الثاني فكان القرار رقم ٣٣٧٥ لعام ١٩٧٥ الذي يدعو المنظمة إلى المشاركة في كافة الجهود والمداولات والمؤتمرات الخاصة بالشرق الأوسط والتي يتم عقدها تحت رعاية الأمم المتحدة على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى[٤٠]. وفي عام ١٩٧٧ أفتتح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في طوكيو ودعي رئيسها ياسر عرفات لزيارة اليابان عام ١٩٨١ من قبل أعضاء (الدايت) البرلمان الياباني والتقى بعدد من القادة السياسيين اليابانيين، وفي الوقت الذي أبقت فيه اليابان على اعترافها (بحق إسرائيل في الوجود بسلام) فأنها سارت في تجاه منح منظمة التحرير الفلسطينية في طوكيو الصفة الدبلوماسية التي كانت تفتقدها، واعتراف الحكومة اليابانية بالمنظمة بوصفها الممثل للشعب الفلسطيني لكنها لم تعدها الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين، وقد طورت اليابان موقفها إلى الاعتراف بحق الفلسطينيين ليس في تقرير المصير فقط بل بحقهم في تشكيل حكومتهم الخاصة أيضا [٤١].

ومع خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت نتيجة للاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ وتعرض المنظمة للضعف والوهن، قامت اليابان بمراجعة سياستها وموافقتها تجاه القضية الفلسطينية وحدث تراجع في بعض هذه المواقف، وفي ضوء حرص اليابان في علاقاتها مع منظمة التحرير على الموازنة بين إرضاء الجانب العربي بعد أزمة النفط ١٩٧٣ وبين علاقات التحالف الإستراتيجي التي تربطها بالولايات المتحدة الأمريكية، لذا لم يكن غريبا أن تقتص علاقات اليابان بالمنظمة وبمسؤوليها على الإطار غير الرسمي، ولم يتم أول لقاء رسمي بين الجانبين إلا في كانون ألأول عام ١٩٨٨ حينما أجتمع وزير خارجية اليابان الأسبق أونو لأول مرة بصفة رسمية مع ممثل التحرير الفلسطينية بعد ساعات من إعلان الولايات المتحدة الأمريكية بدء الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي فتح المجال أمام استقبال اليابان عام ١٩٨٩ لرئيس منظمة التحرير ياسر عرفات لأول مرة في تاريخ العلاقات بين الجانبين بصفة الرسمية، وفي ضوء هذا السياق فقد أعربت اليابان عن تأييدها لمحادثات السلام الجارية في الشرق الأوسط، وفي إطار دعمها وتشجيعها لهذه المباحثات استضافت اليابان اجتماعات لجنة البيئة في إطار لجان المفاوضات متعددة الأطراف في اجتماعها في أيار ١٩٩٢ وينطلق الموقف الياباني في هذا الصدد من أن المفاوضات متعددة الأطراف هي مكملة ومدعمة للمفاوضات الثنائية [٤٢].

المبحث الثاني: السياسة اليابانية وقضية الشرق الأوسط

هناك عاملين أساسيين يلعبان دورا مهما في السياسة اليابانية الخارجية إزاء الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية وهما:

أولا: العامل الأمريكي، فالروابط الأمريكية اليابانية تمثل عاملا أساسيا في سلبية الموقف الياباني إزاء قضايا الشرق الأوسط فيما مضى، كما تمثل عاملا أساسيا في طبيعة تغيرات الموقف الياباني في الوقت الحاضر .

ثانيا: عامل النفط كون إن اليابان أكبر مستورد للنفط في العالم، لذا فأنها وفقا لذلك تؤدي دور الزبون المحوري في أسواق النفط العالمية .

إن اليابان قد انتقلت في تعاملها مع دول العالم الثالث، بما فيها الدول العربية النفطية من مجرد كونها أداة أو وسيلة لتحقيق أهداف سياسية وإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، خلال حقبتي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي أصبحت طرفا فاعلا في نطاق الإستراتيجية العامة للتعامل الغربي مع بلدان العالم الثالث في مرحلة السبعينيات من القرن الماضي [٤٣].

المطلب الأول: توجهات السياسة الخارجية اليابانية إزاء القضايا العربية

أولا: رؤية اليابان لتسوية الصراع العربي–الإسرائيلي: إن اليابان المتحررة من ضغوط (إسرائيل) والولايات المتحدة الأمريكية، هي في حاجة إلى أن تنتهج سياسات تجاه المنطقة العربية، تختلف عن سياسات واشنطن، وتكون في خط أكثر تماشيا مع فكرها ومصالحها، وأن كانت تلك الآراء لا تعبر عن الواقع الفعلي لتوجهات السياسة الخارجية اليابانية إزاء المنطقة وصحيح أن هناك بعض التغيرات الملحوظة في هذه التوجهات، وتنطلق رؤية اليابان للقضايا العربية من خصائص سياستها الخارجية تجاه هذه القضايا، حيث تركزت أساسا على عنصر المعونات، وتؤكد على ضرورة الحوار والحلول السلمية، وان كانت مواقفها تتفق مع مواقف الدول الغربية والموقف الأمريكي. وقد حدد يوهي كونو وزير الخارجية الياباني الأسبق، رؤية اليابان إزاء تسوية مشكلة الشرق الأوسط بقوله: (إن التوصل لسلام عبر التفاوض، هو الخيار الواقعي الوحيد لحصول الفلسطينيين على حقوقهم، وأن التوجه الثاني هو تزويد السلطة الفلسطينية بالمساعدات الإنسانية العاجلة)[٤٤].

وواقع الحال إن النهج السياسي الياباني في الشرق الأوسط تحكمه عناصر أساسية ثلاثة: المصالح النفطية والتجارة اليابانية في المنطقة، والمتغيرات التي تشهدها اليابان على الصعيد الداخلي، إلى جانب الإطار الدولي الجديد الذي تشكل في أعقاب تفكيك الإتحاد السوفيتي السابق وانتهاء الحرب الباردة [٤٥].

ثانيا: الدور الياباني في عملية التسوية السلمية في المسار الفلسطيني

أ- الدور الاقتصادي

بما إن اعتماد اليابان الرئيسي على نفط المنطقة العربية، كان يقتضي من الدبلوماسية اليابانية تحركا سريعا يسبق عام ١٩٧٣ بعشرات السنين، كما إن أهمية قناة السويس والتي تربط اليابان بالقارة الأوربية سواء بالنسبة لعنصر الزمن أو المسافة أو التكلفة، ويدخل في هذا النطاق مجموعة المضايق والممرات المائية مثل مضيق هرمز وخليج عدن التي تسلكها التجارة اليابانية استيرادا وتصديرا، والتي تقع في أو تحت إشراف الدول العربية [٤٦]. وفي مرحلة تسعينيات القرن الماضي وجدت اليابان في عملية السلام العربية – الإسرائيلية التي بدأت بانعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ فرصة مؤاتيه لممارسة دور سياسي في هذه العملية يتركز على عدة محاور من أبرزها طلب المشاركة في مؤتمر مدريد، ونظرا لرفض الجانب الإسرائيلي وعدم استحسان الجانب الأمريكي لهذا الطلب الذي جاء متأخرا اتجهت اليابان للمشاركة في المباحثات متعددة الأطراف التي بدأت في مؤتمر موسكو عام ١٩٩٢ إذ تولت اليابان رئاسة مجموعة البيئة وهي أحد مجموعات العمل الخمسة التي انبثقت من المسار المتعدد

الأطراف، و سعت إلى محاولة توسيع دورها في المنطقة من خلال محاولة استغلال الصيغة التي تم الاتفاق عليها بأن تكون لعملية السلام العربية – الإسرائيلية مسارين هما: الأول: مسار ثنائي للمفاوضات المباشرة بين إسرائيل وكل من الأردن وسوريا ولبنان والفلسطينيين، ويركز على القضايا الخاصة بالأرض طبقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ضمن مبدأ (الأرض مقابل السلام)؛ الثاني: فهو مسار متعدد الأطراف ويهتم بمعالجة القضايا الإقليمية بين الدول العربية و(إسرائيل) من خلال خمس مجموعات عمل تشمل اللاجئين والمياه والبيئة والحد من التسلح والتنمية الاقتصادية الإقليمية، بالإضافة إلى تشكيل لجنة تسيير لمتابعة أعمال المجموعات الخمس المذكورة والعمل على التنسيق فيما بينها، كما حرصت على تقليص مساعدتها الاقتصادية للفلسطينيين بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول ٢٠٠٠ وربط استئنافها بتوقف أعمال العنف، الأمر الذي مثل تغيرا في مضمون السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية – الإسرائيلية في نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي[٤٧].

وعند اندلاع الانتفاضة الثانية دعت اليابان لوقف أعمل العنف، ونتيجة لذلك رحبت بجهود لجنة جورج ميشيل وأكدت على أن استخدام العنف لن يقود إلى حل المشاكل، وإن المفاوضات السلمية هي الخيار الواقعي، وأن تقرير لجنة ميشيل تعد الأساس الهام لإسرائيل والفلسطينيين لإيقاف العنف والعودة إلى مفاوضات السلام، ودعت اليابان الأطراف للتفاوض بإخلاص حول المواضيع التي تضمنها التقرير، بالإضافة إلى ذلك دعمت اليابان المبادرة الأردنية – المصرية من اجل الوصول إلى فهم مشترك حول القضايا وأكدت

على مساعيها مع المجتمع الدولي لمساعدة جهود الأطراف لهذا الغرض، كما بذلت اليابان جهودا كبيرة لرفع الحصار عن الضفة الغربية وقطاع غزة،وقدمت مساعدات للفلسطينيين تقدر ب(٣،٤) مليون دولار، وفي شهر نيسان ٢٠٠١ قررت الحكومة اليابانية تقديم مساعدة اقتصادية للفلسطينيين بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية نتيجة فرض إسرائيل الحصار على الضفة الغربية تقدر ب (٨،٣) مليون دولار، وقد اتخذت اليابان قرارها على أساس الاعتبارات الإنسانية بالإضافة إلى الحاجة لدعم جهود عملية السلام في الشرق الأوسط، فوعدت اليابان بدفع مبلغ قدرة ب(٢،٨) مليون دولار من خلال برنامج الأمم المتحدة للتنمية لإيجاد وظائف جديدة عاجلة، في حين ستقوم أيضا بدفع مبلغ قدرة (٥،٥) مليون دولار إلى السلطة الفلسطينية تحت برنامج المساعدات الفنية وبرنامج زيادة أنتاج الغذاء، وقد تم تبادل المذكرات بشأن ذلك في ٢٤ نيسان ٢٠٠١، وبلغت مساعدات اليابان الاقتصادية للفلسطينيين منذ اندلاع الانتفاضة (٢١) مليون دولار، وتأمل الحكومة اليابانية من تقديم هذه المساعدات من أجل الالتزام بعملية السلام في المنطقة وتحسين الظروف الاقتصادية للفلسطينيين[٤٨].

وتعتبر اليابان ثاني أكبر الدول المانحة للفلسطينيين بعد الولايات المتحدة الأمريكية، كما وافقت اليابان على تدريب الفلسطينيين ومساعدتهم لتطوير المهارات الإدارية والموارد البشرية في مجالات البيئة والتعليم والعلاج الطبي ومشروعات التوظيف للشباب والمشروعات الصغيرة الحجم للمجتمعات الحضرية والمشروعات الثلاثية بين اليابان (إسرائيل) والفلسطينيين ومساعدة اللاجئين الفلسطينيين في الدول المجاورة، أيضا ساهمت اليابان بنحو (٨٠٠) ألف دولار أثناء انتخابات المجلس الفلسطيني، وأرسلت فريقان مكونا من ٧٧ شخصًا لمراقبة الانتخابات[٤٩].

وطرأ تحول جذري على هيكل وحجم المساعدات الاقتصادية اليابانية للفلسطينيين منذ التوقيع على اتفاقية أوسلو في ١٣ /١٩٩٣/٩، حيث قدمت اليابان مساعدات اقتصادية خلال الفترة من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٠ وصل أجماليها ٦٣٠ مليون دولار بمتوسط سنوي يبلغ حوالي ٨٥ مليون دولار، قدم حوالي ٣٩٤ مليون دولار منها مساعدات من خلال المنظمات الدولية التي تقدم معونات للشعب الفلسطيني كالاونروا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة اليونيسيف بنسبة ٦٥/٢ ٪ من أجمالي المساعدات اليابانية، كما قدمت اليابان خلال تلك الفترة ١٩٢ مليون دولار في صور مساعدات مباشرة للسلطة الوطنية الفلسطينية بنسبة ٣١،٨ ٪ من إجمالي قيمة المساعدات اليابانية، وحوالي ١٨ مليون دولار شملت مساعدات فنية في شكل استضافة متدربين فلسطينيين في اليابان أو إرسال خبراء يابانيين لمناطق السلطة الفلسطينية بنسبة ٣٪ من إجمالي المساعدات اليابانية خلال الفترة بين ١٩٩٣ — ٢٠٠٠ وكما موضح في المخطط البياني[٥٠].

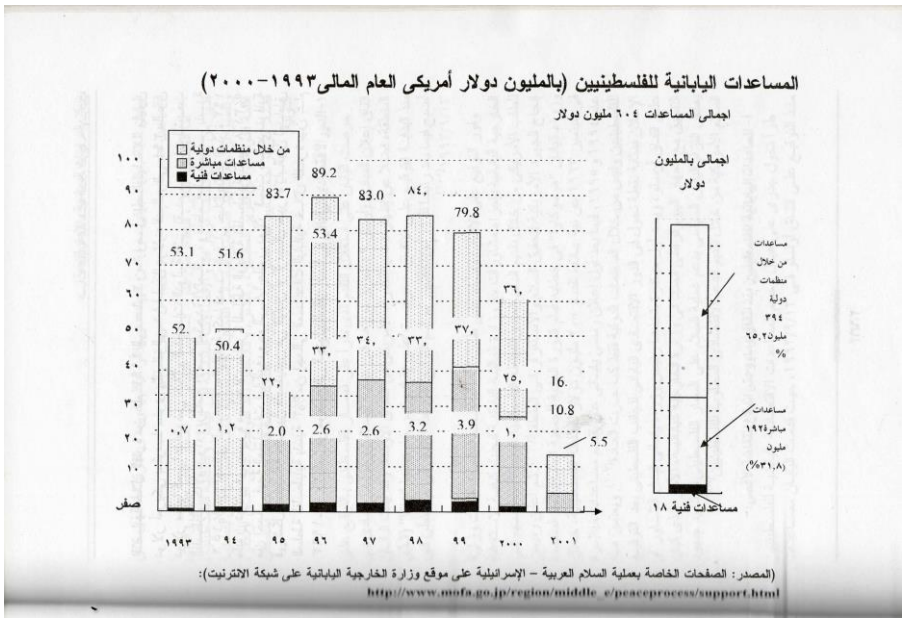

ب– الدور السياسي

منذ التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ الإسرائيلي –الفلسطيني في١٩٩٣/٩/١٣ والمواقف السياسية التي اتخذتها الحكومة اليابانية سواء حيال السلطة الفلسطينية بعد إنشائها نتيجة تطبيق أتفاق غزة – أريحا، أو تجاه القضايا المتعلقة بالمفاوضات النهائية على المسار الفلسطيني مثل إعلان الدولة وقضايا اللاجئين والقدس والانسحاب لحدود ١٩٦٧، فضلا عن مواقف تدهور الأوضاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين واندلاع انتفاضة الأقصى، وعمليات المقاومة الفلسطينية وأعمال القمع والقتل والتدمير الإسرائيلية، ورغم اقتناع الجانب الياباني بصعوبة اضطلاع بدور سياسي على المسار الفلسطيني في ضوء هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على عملية التفاوض في هذا المسار، فأن حاولت استغلال المناخ الايجابي السائد في المنطقة لتعظيم وجودها وتطوير العلاقات السياسية في هذا الجانب، فضلا عن اتخاذ مواقف سياسية تجاه تطوير المفاوضات على هذا المسار والقضايا محل الخلاف، وكما سنرى لاحقا فقد شهدت العلاقات اليابانية –الفلسطينية كثافة غير معهودة في الاتصالات ومزيد من ارتباط السياسة اليابانية بالتوجهات الأمريكية في المنطقة بوجه عام والمسار الفلسطيني بوجه خاص.

١ – زيارات المسؤولين المتبادلة: بعد إعلان المبادئ الإسرائيلي – الفلسطيني كثرت الاتصالات والزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين، وهو ما يمكن تفسيره برغبة الجانبين في تطوير علاقاتهما السياسية بعد قيام

السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤ والحرص على تعميق التواجد الياباني في المنطقة، والملاحظ إن كثرت الاتصالات والزيارات قد ارتبطت بتطوير عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين[٥١]. خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي قام الرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات بزيارات أربعة لليابان وتعد سابقة في تاريخ العلاقات بين الطرفين خلال الأعوام ١٩٩٦ و١٩٩٩ و٢٠٠٠، وقام رئيس الوزراء الياباني الأسبق موراياما بزيارة لمناطق السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٥، فضلا عن قيام عدد من وزراء خارجية اليابان بزيارات متكررة إلى أراضي السلطة الفلسطينية للاجتماع مع رئيسها [٥٢].

ويلاحظ أن اليابان حرص خلال الزيارات المتكررة التي قام بها الرئيس الفلسطيني للفترة المذكورة على أن يعامله معاملة رؤساء الدول، في أيلول عام ١٩٩٦ تم ترتيب مقابلة له مع الإمبراطور وهي الأولى في تاريخ زياراته لليابان، ولم يكشف النقاب عن هذا الترتيب تحسبا لأي رد فعل إسرائيلي. في نيسان عام ١٩٩٩ سعت اليابان مع الولايات المتحدة لإقناعه بعدم إعلان الدولة المستقلة من جانب واحد إلا بعد انتهاء فترة السنوات الخمس الانتقالية التي نصت عليها اتفاقية أوسلو، وقدمت له أيضا خلال هذه الزيارة خطاب التطمينات الذي يتضمن موقفها من عملية السلام، وأكدت على تأييدها للمبادئ الأساسية التي تقوم عليها هذه العملية بما في ذلك قراري مجلس الأمن ٢٤٢و٣٣٨ والاتفاقيات التي تم التوقيع عليها منذ انعقاد مؤتمر السلام في مدريد عام ١٩٩١، وتأييد اليابان لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بما في ذلك أقامة دولته المستقلة، علماً إن هذا الحق لا يمكن منعه من إي طرف (في أشارة إلى إسرائيل)، والتأكيد على ضرورة عدم اتخاذ مواقف من جانب واحد، وان يكون إعلان الدولة الفلسطينية من خلال الوسائل السلمية تماشيا مع الموقف الأمريكي[٥٣].

وفي تشرين الأول عام ١٩٩٩ قام بزيارتين للمشاركة في اجتماع الاتصال المؤقتة لتنسيق المساعدات الدولية للفلسطينيين الذي استضافته طوكيو يوم ١٥ تشرين الأول ١٩٩٩، حيث أجرى مشاورات مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وطلب من المسؤوليين اليابانيين تقديم المساعدة المادية لغرض إعادة افتتاح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في طوكيو الذي سبق وان أغلق عام ١٩٩٥ لأسباب مالية، غير أن الجانب الياباني اعتذر لأسباب قانونية ودستورية، ونصح المسؤولون اليابانيون الجانب الفلسطيني بإمكانية الاستعانة بالقطاع الخاص الياباني لهذا الغرض، ثم تم الاتفاق عن بحث مسالة الاعتراف الياباني بجواز السفر الفلسطيني، والاتفاق على عقد جلسة مشاورات سياسية واقتصادية وتجارية بين الجانبين على المستوى الوزاري، ثم قام الرئيس الفلسطيني بزيارة رابعة لليابان في أب ٢٠٠٠ بهدف شرح الموقف الفلسطيني من فشل قمة كامب ديفيد والرد على الدعاوى الإسرائيلية والأمريكية بأنه يتحمل مسؤولية فشل هذه القمة، وجاءت هذه الزيارة

في أعقاب زيارة قام بها شيمون بيريز وزير التعاون الإقليمي الأسبق الإسرائيلي لشرح وجهة النظر الإسرائيلية لفشل القمة المذكورة وتحميل الجانب الفلسطيني هذه المسؤولية، وقد حرص الجانب الياباني خلال هذه الزيارة بالتنسيق الكامل مع الولايات المتحدة الأمريكية على إقناع الرئيس الفلسطيني بتأجيل إعلان الدولة الفلسطينية مرة أخرى والتي كان مقرراً لها في ٢٠٠٠/٩/١٣، وهدد وزير خارجية اليابان ضمنا خلال لقائه مع الرئيس الفلسطيني بان إعلان الدولة من جانب واحد قد يؤدي إلى اندلاع أعمال عنف، الأمر الذي قد يدفع اليابان إلى وقف المساعدات التي يقدمها للفلسطينيين(٥٤).

وفي أب ٢٠٠٠ عقدت أول جلسة مشاورات سياسية على المستوى الوزاري بين الجانبين في طوكيو برئاسة نبيل شعث وزير التخطيط والتعاون الفلسطيني وكونو وزير الخارجية الياباني الأسبق وبحضور ممثلين عن الوزارات المعنية بالتعاون الثنائي بين الجانبين وتم مناقشة تطورات الأوضاع في عملية السلام، كما تمت الإشارة إلى مسألة إعلان الدولة الفلسطينية، حيث أكد الجانب الياباني استعدادها الاعتراف الفوري بهذه الدولة في حالة إعلانها بشكل سلمي وباتفاق الأطراف(٥٥). ثم عقدت الجولة الثانية في كانون الأول عام ٢٠٠٢ على المستوى الوزاري في طوكيو بمشاركة وزيري التخطيط والتعاون الدولي والاقتصاد والتجارة والصناعة من الجانب الفلسطيني ووزير خارجية اليابان، والتي صدر عنها بيان عام تضمن إشارة إلى الوضع في الشرق الأوسط وعملية الإصلاح الفلسطيني وشروط استئناف المساعدات اليابانية للفلسطينيين، حيث ربط هذه المساعدات بتحسن الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة(٥٦).

وفي المقابل قام رئيس وزراء الياباني الأسبق مورایاما بزيارة لمناطق الحكم الذاتي الفلسطينية في تموز عام ١٩٩٥ حيث أعلن عن تقديم مساعدات تنموية رسمية للسلطة رغم أنها ليست دولة مستقلة، كما شارك وفد برلماني وأكاديمي ياباني رفيع المستوى في عملية مراقبة الانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية في حزيران عام ١٩٩٦ برئاسة عضو البرلمان آنذاك أوبوتشي– الذي أصبح فيما بعد رئيسا لوزراء اليابان– وبعضوية ٧٧ مراقباً(٥٧). وقام وزير خارجية اليابان الأسبق كومورا بزيارة لمناطق الحكم الذاتي، حيث ألقى خطابا أمام المجلس التشريعي الفلسطيني في مدينة رام الله يوم ١٠ كانون ثاني١٩٩٩، وتضمن الإعلان عن مبادرة سياسية لتعزيز دور بلاده في الشرق الأوسط وركز على ثلاثة عناصر: أ – تنشيط الحوار السياسي.؛ ب– بناء الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين من خلال تنظيم زيارات للقيادات الشابة وعقد ندوات حول علاقات اليابان بمنطقة الشرق الأوسط؛ ج– استمرار علاقات التعاون الاقتصادية والتجارية وإدامة المساعدات التي تقدمها للفلسطينيين وباقي دول المنطقة(٥٨).

كما قامت وزيرة الخارجية اليابانية السابقة كاواجوتشي بزيارة مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية في إطار جولة لها في المنطقة يومي ٨ و٩ تموز ٢٠٠٢ شملت أيضاً (إسرائيل) حيث أكدت على استمرار

المساعدات الإنسانية التي قدمت للسلطة الفلسطينية لتنفيذ برنامج الإصلاحات الفلسطينية، كما أعلنت خلال الزيارة عن خطة مفصلة للمساعدات اليابانية للفلسطينيين وتتكون من ثلاثة عناصر: تقديم مساعدات لدعم الإصلاحات، ودعم برنامج بناء السلام؛ منع وقوع المنازعات؛ أعداد برنامج مساعدات اقتصادية لإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني فور استئناف مفاوضات السلام[٥٩].

٢ –السياسة اليابانية تجاه قضايا التسوية النهائية: حدث تغير ملموس على موقف اليابان بعد التوصل لاتفاق أوسلو الذي نص على تأجيل قضايا التسوية النهائية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، حيث أصبحت سياسة اليابان تتركز فقط على تأييد مرجعيات عملية السلام في مدريد والمبادئ التي تضمنها أتفاق أوسلو وتشمل القرارين ٢٤٢و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتجنب قضايا التسوية النهائية كالقدس والمستوطنات واللاجئين وخطوط الانسحاب باعتبار إنها قضايا مؤجلة، وسيتم الاتفاق بشأنها بين أطراف عملية التفاوض، وفضل عدم اتخاذ أية مواقف تتجاوز ما نص علية اتفاق أوسلو لكي لا يؤثر ذلك سلباً على عملية السلام[٦٠].

ونتيجة لذلك لم تعد تفضل الدخول في تفاصيل قضايا التسوية، مؤكداً على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، وفقا للظروف الإقليمية القائمة، وتطورات عملية السلام الجارية على المسار الفلسطيني في ظل قناعتها بضرورة التركيز على نجاح العملية ومساندة الجهود الأمريكية لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، وهكذا فأن السياسة اليابانية في أواخر تسعينيات القرن الماضي أتسمت بالتحفظ وتحبذ تجاهل الإعلان عن مواقف محددة وقاطعة تجاه بعض قضايا التسوية النهائية،اللاجئين، والمستوطنات على سبل المثال، أو اتخاذ مواقف مرنة تجاه قضايا أخرى كالقدس وإعلان الدولة الفلسطينيين المستقلة وذلك على النحو الأتي[٦١].

أ – الموقف من إعلان الدولة الفلسطينية

أيدت اليابان حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وإقامة دولة مستقلة قبل التوصل إلى اتفاق أوسلو، غير أنه طرأ تغيير جوهري على موقفها من أسلوب تنفيذ هذا الحق منذ التوقيع على هذا الاتفاق، فيلاحظ على الوثائق الصادرة عن وزارة الخارجية اليابانية كافة في أواخر عقد التسعينيات من القرن الماضي المتعلقة بموقفها من مسألة الدولة الفلسطينية المستقلة٠ قد أصبح أكثر تحفظا عن قبل، حيث أكدت على أن يتم التفاوض بين الجانبين المعنيين بإقامة الدولة الفلسطينية، وهذا يمثل تراجعاً في موقفها[٦٢].

وحينما قدمت اليابان للجانب الفلسطيني في ١٩٩٩/٤/٢١ خطاب تطمينات لإقناعه بعدم إعلان الدولة من جانب واحد في ١٩٩٩/٥/٤ وهو موعد انتهاء المرحلة الانتقالية التي نص عليها اتفاق أسلو، وكان

مجرد تكرار للمواقف اليابانية المؤيدة لحق تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على ان يتم ذلك من خلال الوسائل السلمية. وعند مقارنة الموقف الياباني مع المواقف الأوربية في هذا الصدد يتضح إن مواقف الدول الأوربية أفضل من موقفها تجاه المسألة، حيث صدر عن القمة الأوربية المنعقدة في برلين عام ٢٠٠٠ اعلاناً صريحاً يقر بإقامة دولة فلسطين المستقلة، وأشار إلى الاعتراف بها فوراً دون أن يكون لـ (إسرائيل) حق الاعتراض، ولم يشترط أن يتم إعلان هذه الدولة بالوسائل السلمية أو بأن يأتي هذا الإعلان كنتاج للمفاوضات بين(إسرائيل) والفلسطينيين كشرط للاعتراف بها ومعلوم أن اليابانيين يصرون على هذين الشرطين.

ب- الموقف تجاه قضايا القدس واللاجئين والمستوطنات والانسحاب الإسرائيلي

اتخذت عدد من الخطوات لبيان موقفها من هذه القضايا منها:

- عدم اعتراض الحكومة اليابانية على قيام مؤسسة خاصة تدعى ساسا كاوا للسلام بدعوة يهودا أولمرت رئيس بلدية القدس (الإسرائيلية) لزيارة اليابان بصفة رسمية حيث استقبله رئيس الوزراءِ الأسبق أوبوتشي ووزير الخارجية الأسبق كومورا في كانون الثاني عام ١٩٩٩

- كما قام عمدة إحدى المدن اليابانية أيابية بإصدار بيان مشترك مع يهودا أولمرت يتعلق بتحقيق السلام العالمي الأمر الذي أثار بعض اليابانيين المتعاطفين مع القضية الفلسطينية وقيامهم باحتجاجات،وقيل أن الخارجية اليابانية كانت على معرفة بهذا الموضوع بشكل مسبق وأنها لم تعترض على فكرة صدور البيان أما موقف حكومة اليابان تجاه قضايا التسوية النهائية (قضايا اللاجئين ومستقبل المستوطنات والانسحاب الإسرائيلي لحدود ٤حزيران ١٩٦٧)، فكان يفضل عدم اتخاذ أية مواقف معلنة تجاه هذه القضايا باعتبار أنها محل تفاوض بين جانبي النزاع وأن اتخاذ مواقف بشأنها يعني التأثير على نتائج هذه المفاوضات، في حين كانت مواقف اليابان خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي متسمة بقدر من الوضوح والعلانية تجاه تأييد قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بهذه القضايا وتفسير القرار ٢٤٢ بأنة يعني الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧[٦٣].

وخلال الزيارة التي قام بها وزير خارجية اليابان الأسبق أوبوتشي في عام ١٩٩٧ إلى (إسرائيل) والأراضي الفلسطينية حاملاً رسالة من حكومتهِ مفادها (إن سياسة الاستيطان في القدس الشرقية على وجهة التحديد لن تخدم عملية السلام في المنطقة ويتعين إعادة النظر فيها)، وهيَ جانب من الجهود التي تقوم بها اليابان كمحاولة لتهدئة الأوضاع وإقناع (إسرائيل) بالوفاء بالتزاماتها الدولية[٦٤].

ج- الموقف تجاه الانتهاكات في الأراضي الفلسطينية المحتلة

لم يقتصر التراجع الذي طرأ على سياسة اليابان تجاه قضايا التسوية النهائية، بل تجاوز ليشمل أيضاً الحرص على عدم توجيه أية انتقادات علنية لـ (إسرائيل)رغم تنفيذها سياسات القتل والتدمير وهدم المنازل ضد الشعب الفلسطيني، الأمر الذي يبرره الجانب الياباني بأنة يأتي في إطار حرصه على عدم فقدان تأثير اليابان على أي من الطرفين، ويلاحظ البعض إن لغة البيانات التي تصدرها الخارجية اليابانية في أعقاب وقوع عمليات فلسطينية ضد مدنيين إسرائيليين أو قيام الجيش الإسرائيلي بعمليات اجتياح واسعة داخل المدن والقرى الفلسطينية، تتسم بعدم التوازن وعدم الحياد، ففي حين تتضمن تلك البيانات إدانة واضحة وصريحة للعمليات الفلسطينية باعتبارها عمليات (إرهابية) فأن لغة الإدانة الواضحة والصريحة تختفي من البيانات التي تصدرها الخارجية اليابانية في أعقاب تنفيذ الجيش الإسرائيلي لعمليات عسكرية تسفر عن وقوع ضحايا مدنيين وتدمير جانب من البنية التحتية الفلسطينية بما فيها تلك التي قامت اليابان بتمويل إنشائها على مدار السنوات الست السابقة على اندلاع انتفاضة الأقصى، بل وقامت بتقليص قيمة مساعداتها السنوية للفلسطينيين بنسبة ٧٥٪ منذ اندلاع ألانتفاضة وهو ما يعده البعض عقاباً للشعب الفلسطيني واستجابة لضغوط الولايات المتحدة الأمريكية[٦٥].

ويستشهد البعض بالبيان الذي أصدرته الخارجية اليابانية في ٣٠ أيلول ٢٠٠٠ في أعقاب قيام زعيم حزب الليكود الإسرائيلي المعارض أريئيل شارون بدخوله للحرم القدسي الشريف يوم ٢٨ أيلول ٢٠٠٠، حيث أشار البيان إلى إحدى العمليات الجهادية الفلسطينية التي وقعت ضد الإسرائيليين في قطاع غزة في حين أنة لم يشر صراحة أو ضمناً إلى العمل الذي قام به زعيم حزب الليكود للحرم رغم إدانة عدد من الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية لهذا العمل باعتباره عملاً استفزازياً مما جعل الموقف الياباني يبدو غير متناسق مع المواقف الغربية[٦٦].

وأثار هذا البيان غضباً واسعاً بين عدد من الدول العربية نظراً لعدم توازنه، كما قام وفد يمثل مجلس السفراء العرب المعتمدين في طوكيو بالاجتماع مع مدير إدارة الشرق الأوسط بالخارجية اليابانية لإبلاغه الموقف العربي الرافض لما جاء في البيان ٠ وقد برر المسؤول الياباني هذا الموقف بان البيان المذكور صدر بشكل متسرع ولا يعكس موقفها الرافض لقيام شارون بدخول الحرم الشريف وحرص الخارجية اليابانية على توجيه خطابات لعدد من نظيراتها العربيات لشرح موقفها بهدف امتصاص الموقف العربي الغاضب [٧٦].

وأدانت الخارجية اليابانية استمرار أعمال العنف الجارية في فلسطين دون تمييز بين من يقوم بها من الجانبين فهي تعتبر إن العنف يقود إلى العنف المضاد، وترى اليابان أن سياستها هذه تفيد الطرفين في تنفيذ خارطة الطريق، وإقامة دولتين مستقلتين، وقد أصدرت الخارجية اليابانية بيانات في هذا المجال،

فأدانت العمليات الإسرائيلية التي أدت إلى استشهاد بعض القادة الفلسطينيين من جهة، وزرع المتفجرات في داخل (إسرائيل) التي أودت بحياة بعض المستوطنين المدنيين من جهة أخرى، وأظهرت اهتماما دقيقاً بالأحداث الجارية في الساحة الفلسطينية، وتابعت باهتمام بالغ التقارير المنشورة حول ضرورة القيام بإصلاحات جذرية داخل السلطة الفلسطينية ومؤسساتها [٦٧].

د- تغير نمط التصويت في المنظمات الدولية

تعد أحدى المؤشرات على تراجع المواقف اليابانية تجاه القضية الفلسطينية في أواخر القرن الماضي،منها تصويت اليابان ضد القرار الصادر عن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم في جنيف في شهر تموز عام ٢٠٠٠ ألذي يدين الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة وينص على إنشاء لجنة لتقصي الحقائق حول هذه الانتهاكات التي راح ضحيتها مدنيين فلسطينيين، وبرر الجانب الياباني التصويت ضد القرار بأنة لا يساعد على تقدم عملية السلام ويخلق آلية جديدة تتعارض مع الآلية التي تم تشكيلها في قمة شرم الشيخ خلال العام نفسه للتحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية فضلاً عن تضمن البيان لغة متشددة ضد

اسرائيل كما امتنعت اليابان عن التصويت على قرار الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك حول الوضع في الأراضي الفلسطينية خلال شهر تموز عام ٢٠٠٠ وارتأت الحياد لكي لا تزعزع الثقة بين طرفي النزاع ٠ نتيجةً للظروف الإقليمية والدولية التي حدثت في التسعينيات عكس الفترة التالية على أزمة النفط الأولى عام ١٩٧٣[٦٨] ويمكن رصدها في الجدولين (٢و٣) وعلى النحو الآتي:

جدول رقم (٢): الاتجاهات التصويتيه لليابان في القضايا العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة للفترة (١٩٩٥—١٩٩٩)

القرارات	التصويت		
	موافق	ممتنع	معارض
إدانة تغيير إسرائيل للوضع في الجولان		نعم	
الوضع في القدس		نعم	
حظر انتشار الأسلحة النووية في الشرق الاوسط		نعم	
أنشطة داخل الأمم المتحدة في فلسطين		نعم	
تأييد عملية السلام في الشرق الأوسط	نعم		
حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير	نعم		
حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولة	نعم		
انتشاء قسم خاص بحقوق الشعب الفلسطيني باللامم المتحدة		نعم	
عمل برنامج معلومات عن القضية الفلسطينية باللامم المتحدة	نعم		

قرار بمطالبة إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة	نعم		
إدانة تغيير إسرائيل للأوضاع في القدس	نعم		
مطالبة إسرائيل باحترام حقوق الإنسان في فلسطين	نعم		
مطالبة إسرائيل بالانسحاب من الجولان	نعم		
حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره	نعم		

المصدر: محاضر جلسات مجلس الأمن، هيئة الأمم المتحدة، نيويورك، جلسات ١٩٩٥ —١٩٩٧

جدول رقم (٣): الأداء ألتصويتي لليابان تجاه القضايا العربية في الجمعية العامة خلال الفترة (١٩٩٨ – ١٩٩٩)

القرارات	التصويت		
	موافق	ممتنع	غائب
إدانة لإجراءات إسرائيل في القدس	نعم		
إدانة لاحتلال إسرائيل للجولان		نعم	
العمل على ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه		نعم	
انشاء شعبة فلسطين بالأمانة العامة		نعم	
الدعوة لاستمرار عملية السلام في الشرق الأوسط	نعم		
تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني لاسترداد حقوقه		نعم	

المصدر: محاضر جلسات مجلس الأمن، هيئة الأمم المتحدة، نيويورك،١٩٩٨ ـ ١٩٩٩

نلاحظ في الجدولين السابقين (٢ و٣) إن اليابان قد تبنت وأيدت المواقف العربية في أحدى عشرة قضية، بينما امتنعت عن التصويت في تسع قضايا، ونعده تطوراً إيجابياً من حيث الظاهر، لانها وافقت على القرارات التي تؤيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ودعم عملية السلام، لكنها امتنعت عن التصويت على القرارات التي نصت على إدانة صريحة (لإسرائيل) لقيامها باحتلال الأراضي العربية بما في ذلك الجولان والأراضي الفلسطينية، كما امتنعت عن التصويت على القرارات التي تتضمن الدعوة لاتخاذ إجراءات لحماية الحقوق الفلسطينية. وتبين أن موقفها يتسم بالعمومية ويضع في الحسبان عدم إغضاب الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم يمكن القول إن السياسة اليابانية إزاء القضايا العربية تابعة للسياسة الأمريكية بوجه عام.

المطلب الثاني: دور اليابان في المسار المتعدد الأطراف لعملية السلام

وضمن هذا السياق أعربت اليابان عن تأييدها ودعمها وتشجيعها لمحادثات السلام الجارية في الشرق الأوسط،إذ استضافت اليابان اجتماعات لجنة البيئة في إطار لجان المفاوضات ا لمتعددة الأطراف في

اجتماعها الأول في أيار عام ١٩٩٢ ظنا أن المفاوضات هي مكملة وداعمة للمفاوضات الثنائية، وأن الحكومة اليابانية سوف تعمل على خلق المناخ المناسب والمشجع على المضي في التفاوض حتى النهاية وذلك لإيمانها بأن تعاون دول المنطقة في مجال البيئة هو أمر لا غنى عنه خاصة بعد أن أهملت المشاكل البيئية في المنطقة لانشغالهم في صراعات سياسية وعسكرية [٦٩].

واتسمت المشاركة اليابانية في المفاوضات بالتوسع، فمنذ مؤتمر موسكو الذي عقد في كانون الثاني عام ١٩٩٢ شاركت في أربع من أصل خمس مجموعات عمل لكونها دولة منظمة وراعية للمفاوضات، إلى جانب مساهماتها الفعالة في حقل البيئة والسياحة، فأنها تترأس لجنة البيئة (EWC) وتعمل نائباً لرئيس اللجنة الإقليمية للتنمية الاقتصادية (REDWC)، ولجنة موارد المياه ولجنة اللاجئين.

وقد أوضح توميشي ميرياما رئيس وزراء اليابان الأسبق خلال زيارته للشرق الأوسط عام ١٩٩٥ موقف بلاده بقوله (أن اليابان ترغب في أن تلعب دوراً بناء في المفاوضات متعددة الأطراف التي تكمل المفاوضات الثنائية) واقترحت اليابان مسودة عمل لجنة البيئة خلال اجتماعها في البحرين عام ١٩٩٤، كما واصلت مشاوراتها مع الأطراف المتحاورة من أجل إقامة جمعية سياحية إقليمية [٧٠].

وسعت إلى محاولة توسيع دورها في المنطقة من خلال استغلال الصيغة التي تم الاتفاق عليها بأن يكون لعملية السلام العربية –الإسرائيلية مسارين: الأول: مسار متعدد الأطراف ويهتم لمعالجة القضايا الإقليمية بين الدول العربية و(إسرائيل)من خلال خمس مجموعات عمل تشمل اللاجئين والمياه والبيئة والحد من التسلح والتنمية الاقتصادية الإقليمية؛ الثاني: مسار ثنائي للمفاوضات المباشرة بين (إسرائيل) وكل من الأردن وسوريا ولبنان والفلسطينيين، ويركز على القضايا الخاصة بالأراضي المحتلة طبقاً لقراري مجلس ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ (الأرض مقابل السلام)، وقد تبنت في المؤتمر بعض المساهمات النوعية على النحو الآتي: مشروع تكرير في خليج العقبة؛ مشروع مكافحة التصحر؛ مشروع دفع حركة السياحة في الشرق الأوسط: دعم أنشاء مركز أبحاث الشرق الأوسط لتحليه المياه [٧١]. ويظهر دورها من خلال هذا المسار بما يأتي:

أولا: مؤتمر السلام في مدريد: بدأت وزارة الخارجية اليابانية في إعداد ورقة حول إمكانية مشاركة حكومتها في جهود تحقيق السلام في الشرق الأوسط وذلك بعد انتهاء الأعمال العسكرية في منطقة الخليج العربي في ربيع عام ١٩٩١، وتزايد قناعة أمريكا بأن استمرار الصراع العربي ـــ الإسرائيلي يوفر بيئة تستغل من جانب بعض النظم في المنطقة لتبرير العداء والكراهية للولايات المتحدة الأمريكية وتهدد مصالحها، لذا قام جيمس بيكر وزير خارجية أمريكا الأسبق بجولات مكوكية في دول الشرق الأوسط بهدف حث الأطراف على عقد مؤتمر دولي للسلام بمشاركة الأطراف الإقليمية والدولية المعنية، نجحت الجهود

الأمريكية في بدء مفاوضات السلام بين العرب و(إسرائيل)، والتحضير لعقد مؤتمر دولي لهذا الغرض خلال الربع الأخير من عام ١٩٩١[٧٢]. وانقسم المسؤولون بالخارجية على أنفسهم بين تيارين:

التيار الأول: يدافع في اتجاه أجراء الاتصالات اللازمة مع الولايات المتحدة الأمريكية لضمان الحصول على مقعد لها داخل مؤتمر السلام بما يسمح لها القيام بدور سياسي أكثر نشاطاً وفعالية في جهود تحقيق السلام في المنطقة، أخذا في الاعتبار أن الظروف الداخلية والإقليمية والدولية مؤاتية لتحقيق هذه المشاركة، ويرى أن الإطار الفلسفي الذي حكم مشاركتها في عملية السلام يتمثل في أن الولايات المتحدة الأمريكية أظهرت قدرة فائقة في أخراج القوات العراقية من الكويت، وأن عملية السلام في النهاية عملية دبلوماسية، ويمكن لليابان أن تقوم بدور في هذه العملية بما لديها من إمكانيات الاقتصادية، ودعم هذا التيار وجهه نظره المؤيدة للمشاركة بعدد من المبررات أهمها:

أ – أن اليابان أصبحت أكثر رغبة عن ذي قبل أن يكون دورها أكثر وضوحا في الشرق الأوسط في ضوء التحولات الجذرية التي شهدها النسق العالمي منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي، فسياستها تجاه المنطقة قامت على ركيزتين هما الحفاظ على إمدادات النفط والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت أولوياتها تتمثل في العمل على إرضاء الجانب العربي في حالة وجود مخاطر تهدد هذه الإمدادات كما حدث عام ١٩٧٣، وبعدها فأن الأولوية تكون لتأييد المواقف الأمريكية [٧٣].

ب – إن تسوية الصراع العربي الإسرائيلي تؤدي إلى تحقيق الاستقرار قي المنطقة، ومن ثم يضمن تأمين إمدادات الطاقة إليها، فضلا عن أنة يتيح الفرصة أمامها لممارسة دور عالمي نشيط في الشؤون السياسية بما يؤهلها للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن ٠

التيار الثاني: يتحفظ على هذه المشاركة حيث ساد القلق بين أدارة شؤون الشرق الأوسط في الخارجية وسفرائها في الدول العربية من التأثير السلبي لمثل هذه المشاركة المحتملة نظراً لتشككهم في أن يكون لحكومتهم دور محايد في عملية السلام، وقد يؤدي إلى توتر في علاقاتها مع الدول العربية ٠ وأستطاع التيار الأول داخل الوزارة أن ينتصر لوجهة نظره من خلال معالجة مخاوف التيار المعارض، واستغلال الظروف الداخلية والاقليمة والدولية التي كانت مواتية لتنشيط دورها السياسي في الشرق الأوسط، وكان الشرط الرئيس الذي تم الاتفاق عليه داخل الحكومة للمشاركة في عملية السلام يتمثل في تحاشي أي احتمال لحدوث اختلال في المصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية بسبب اختلاف الرؤى معها حول أسس تحقيق السلام بين العرب (وإسرائيل)، وأن يتركز دورها في دعم ومساندة التوجه والجهد الأمريكي في هذه العملية من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية لدول المنطقة باعتبار إن ذلك يحقق مصلحه لها ويدعم الموقف

الأمريكي في آن واحد لذا اعتمدت إستراتيجيتها تجاه عملية السلام في المنطقة على عنصرين رئيسيين هما العمل على مساندة سياسة أمريكا تجاه المنطقة وتشجيع الأطراف الإقليمية المعنية على اتخاذ قرارات مصيرية من خلال عرض وتقديم الحوافز الاقتصادية، وكانت البيئة الداخلية والإقليمية والدولية مؤاتية لتحقيق مشاركتها في جهود السلام على النحو الأتي[٧٤].

أ- **البيئة الداخلية**: ساد الإحباط بين السياسيين وأعضاء ا لدايت (البرلمان) والرأي العام بعد الانتقادات التي وجهت للحكومة من قبل الدول الغربية لموقفها المحدود والمتأخر للمشاركة في أخراج القوات العراقية من الكويت واتهامها بأن مساهمتها في جهود التحالف لم تكن بالمستوى المطلوب واقتصارها على الدعم المالي فقط، وعدم مشاركتها بقوات عسكرية رغم الهدف الرئيسي للحرب هو تأمين إمدادات النفط لها والدول الغربية، وتوصلت الحكومة اليابانية إلى قناعة مفادها إن اقتصار دورها في الشرق الأوسط على مجالين الاقتصادي والتجاري غير كاف لتامين الإمدادات النفطية من المنطقة والحفاظ على الاستقرار فيها، وأن عليها أن تتفهم بشكل متعمق ما يجري في المنطقة من خلال إجراء حوار شامل مع دولها يتضمن المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية [٧٥].

وقد أصبحت الظروف مهيئة في بداية تسعينيات القرن الماضي لتنشيط دورها السياسي من خلال المشاركة في عملية السلام التي بدأت في مؤتمر مدريد برعاية الولايات المتحدة الأمريكية ،وفي ضوء ما تقدم كان من السهل على التيار المؤيد أن يقنع التيار المعارض والحكومة والرأي العام بأهمية المشاركة في جهود السلام والقيام بدور أكثر نشاطاً بعدما أصبح الرأي العام المحلي أكثر نضوجاً عن ذي قبل في إبراز الدور السياسي العالمي لليابان في الشرق الأوسط [٧٦].

ب – البيئة الإقليمية: ساعدت الصيغة التي قامت عليها عملية السلام في مدريد بوجود مسارين لعملية التفاوض بين العرب و(إسرائيل) أحدهما ثنائي والأخر متعدد الأطراف، واقتناع الحكومة اليابانية المشاركة في المسار الثاني الذي يعالج قضايا وموضوعات إقليمية يغلب عليها الطابع غير السياسي مثل قضايا المياه والتنمية الاقتصادية والبيئة وغيرها، لكونها تمتلك التقنية وموارد مادية كبيرة يمكنها من القيام بالمساهمة بشكل فعال في تسوية هذه المشاكل الإقليمية دون تحمل مخاطر سياسية أو احتمال الاصطدام بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وحرصت على تأكيد أهمية الدور الأمريكي لحل هذه الأزمات منذ تسعينيات القرن الماضي، إلا أن انفجار الأوضاع في الأراضي المحتلة وضع قيوداً أمام حركتها، ثم جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ لتربط مصير القضية الفلسطينية بتداعيات الحرب الأمريكية على ما يسمى بـ (الإرهاب) [٧٧].

وجد الجانب الياباني أن أفضل وسيلة لتحييد الموقف الأمريكي وضمان عدم معارضته لدورها المحتمل في عملية السلام يتمثل في توثيق التشاور بينها وبين (إسرائيل) باعتبار أن كل ما تقبله (إسرائيل) سيكون مقبولاً بالطبع من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وكان لانفتاحها المتزايد تجاه (إسرائيل) الذي بدأ منذ النصف الثاني من عقد ثمانينيات القرن الماضي دوراً ايجابياً في تهيئة المناخ لمشاركتها في العملية السلمية في المنطقة، خاصةً وأن صورتها التقليدية كطرف يتعاطف مع وجهة النظر العربية قد عرقل من احتمالات قيامها بدور سياسي في تحقيق السلام بين أطراف النزاع، وفي ضوء الاتهامات الإسرائيلية لها بالتحيز على حساب مصالحها [٧٨].

ج – البيئة الدولية: إن التغيير الذي طرأ على هيكل النظام الدولي منذ بداية تسعينيات القرن الماضي وانتقاله من نظام القطبية الثنائية لنظام القطبية الأحادية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، قد شجعها على البحث عن دور سياسي في الشؤون العالمية وانتهاج سياسات جديدة تؤدي إلى تعظيم دورها في الشؤون السياسية والأمنية العالمية ومنها بطبيعة الحال عملية السلام في الشرق الأوسط بما يوازي دورها الاقتصادي الهائل ،وتنافس أوربا التي كانت تبحث عن دور اكبر لها في هذه العملية ومن خلال التركيز على المسار متعدد الأطراف بعد اقتناع الجانب الأوربي بصعوبة منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في المسار الثنائي، ورفض الجانب الإسرائيلي مشاركة أطراف دولية [٧٩].

قامت الخارجية اليابانية في ربيع عام ١٩٩١ أجراء الاتصالات مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد توصل الأخيرة لاتفاق مع الأطراف الإقليمية والدولية على شروط انعقاد مؤتمر مدريد، ولم يكن لواشنطن أي تصور لدور محتمل لليابان لذا أبلغتها بعدم مشاركتها في هذه المرحلة الآتية:

١– عدم وجود توافق في الآراء بين الأطراف الإقليمية والدولية المعنية حول دور اليابان المتوقع في عملية السلام ولكونها لا تمتلك خبره سياسة في الشرق الأوسط.

٢– أن طلب اليابان جاء مفاجئاً وغير متوقعاً للولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن كان قد تم تحديد الأطراف المشاركة في المؤتمر، ورؤوا بأن يكون عدد المشاركين محدود للغاية حتى يسهل عليهم إدارة المفاوضات خلال المؤتمر.

٣– رفض الحكومة الإسرائيلية فكرة تدويل مؤتمر مدريد من خلال السماح لأطراف دولية محدودة، ورؤيتها أن اليابان طرف غير نزية وصديق للعرب، فضلاً عن عدم ثقة (إسرائيل) في أي طرف دولي باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية لذا اضطرت اليابان على إرسال عدد من الدبلوماسيين إلى المؤتمر بصفة مراقبين [٨٠].

ثانياً: المشاركة في مؤتمر موسكو: حرصت الحكومة اليابانية على المشاركة في مؤتمر موسكو للمباحثات متعددة الأطراف في كانون الثاني عام ١٩٩٢ من خلال تنسيقها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتكلل ذلك بتوجيه دعوه للمشاركة في مؤتمر موسكو أثناء انعقاد مؤتمر مدريد، ووجهت اليابان رسالة رسمية تتضمن ترحيباً بالمشاركة وجاءت موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على مشاركتها في المؤتمر في ضوء اقتراحها بإمكان تقديمها مساعدات مالية كبيرة من خلال هذا المسار ومن شأنه تسهيل عملية التفاوض بين الأطراف الإقليمية في المسار الثنائي الأكثر صعوبة ٠ وبعد نجاح الدبلوماسية اليابانية في الحصول على الموافقة الدولية والإقليمية لمشاركتها في المؤتمر حرصت خلاله على أن تتولى رعاية أحدى المجموعات الخمسة التي تم الاتفاق على تشكيلها خلال مؤتمر موسكو وهي مجموعة عمل البيئة –المياه –اللاجئين –التنمية الاقتصادية –الحد من التسلح والأمن الإقليمي، وتشير أراء عدد من المسؤولين بالخارجية اليابانية إلى أن وفدها المشارك في المؤتمر سعى إلى أن تتولى رعاية مجموعة عمل التنمية الاقتصادية الإقليمية باعتبارها أهم مجموعة من المجموعات الخمس التي تم تشكيلها، غير أن هذه المساعي لم تنجح بسبب إصرار الجانب الأوربي على أن يتولى رعاية هذه المجموعة نظراً لأهميتها وكثافة العلاقات التجارية والاقتصادية بينه وبين دول الشرق الأوسط، فضلاً عن أن الاتحاد الأوربي لم يكن راغباً منذ البداية في مشاركة اليابان في هذا المؤتمر لأنة كان يريد ألا يزاحمه طرف أخر في دوره في عملية السلام [٨١].

إلى أن الوفد الياباني سعى إلى تولي رعاية مجموعة عمل المياه غير إن الولايات المتحدة الأمريكية فضلت الاحتفاظ لنفسها رعاية هذه المجموعة نظراً لحساسية قضية المياه في الصراع العربي الإسرائيلي، فضلاً عن تشككها في قدرة اليابان على النجاح في تولي هذا الملف الشائك، رغم اقتناع بعض المسؤولين اليابانيين بأن مجموعة عمل المياه كان من الممكن أن تحقق تقدماً في حالة توليها لهذا الملف وذلك لامتلاكها خبرات فنية في هذا المجال، فضلاً عن أن الوفد الأمريكي المشارك كان بالأساس متكوناً من سياسيين ليس لديهم خبرة فنية بموضوعات المياه مما عرقل حدوث تقدماً فيها، واستقر الرأي في النهاية على أن تتولى اليابان رعاية عمل مجموعة البيئة التي حققت فيها نتائج ايجابية بالمقارنة مع المجموعات الأربع الأخرى في ضوء جدية الجانب الياباني في أدارة المفاوضات وحرصه على وضع أهداف واقعية يمكن تحقيقها، كما تولت اليابان بالاشتراك نع الجانب الأوروبي رعاية قطاع السياحة في إطار مجموعة عمل التنمية الاقتصادية والإقليمية المنبثقة عن مؤتمر موسكو [٨٢].

ثالثاً: رئاسة عمل البيئة: اختيرت اليابان لتتولى مجموعة عمل البيئة ورعايتها لعدة اعتبارات أهمها الحساسية السياسية لمجموعات العمل الأربعة الأخرى، ولكون مجموعة البيئة أكثر فنية وسهولة وأقلها

تسييسا بما قد يقلص إلى أدنى حد ممكن المخاطر السياسية لها خاصة مع عدم وجود خبرة سياسية سابقة لها في الشرق الأوسط، يضاف إلى ذلك نجاحها في تحقيق تقدم كبير في مجال تحسين البيئة خلال التسعينات من القرن الماضي، ومن ثم كانت هناك فرصة لنقل تجربتها الناجحة في مجال البيئة، لذا تعهدت مصر وأطرافا إقليمية أخرى للعمل على مساعدتها في إدارة أعمال هذه المجموعة[٨٤].

واستضافت اليابان اجتماعات لجنة البيئة في أطار لجان المفاوضات متعددة الأطراف في اجتماعها الأول عام ١٩٩٢ وتؤمن بأن هذه المفاوضات مكملة ومدعمة للمفاوضات الثنائية، وتمت الموافقة على ان تقوم حكومة اليابان بإرسال لجنة إلى المنطقة مهمتا تقصي الحقائق عن الأوضاع البيئية[٨٥]. وأرسلت في شهر آذار عام ١٩٩٢ لجنة لتقصي الحقائق الى المنطقة زارت مصر و(إسرائيل) والأردن والضفة الغربية وقطاع غزة، وتعهد رئيس الوفد الوزير وتانابي بقيام حكومته بتقديم مساعدات مالية لحل مشاكل البيئة الإقليمية التي تعاني منها دول المنطقة، بما يساعد على تحقيق السلام العادل والدائم في هذه المنطقة كما ناقش الوفد مع الإطراف المعنية أرائها ومقترحاتها ولعب الوفد الياباني دوراً قيادياً في هذه المناقشات التي جرت بما أسهمت في التوصل إلى توصيات مقبولة من كافة الإطراف المشاركة[٨٦].

ولعل أهم انجازات اجتماع مجموعة البيئة الذي عقد بالبحرين في تموز عام ١٩٩٤والتي تم أقرار (مدونة السلوك)* والمتضمنة ما يأتي: المبادئ المشتركة؛ الخطوط الإرشادية؛ السياسات المشتركة. ونظراً لهذه الانجازات تلقى سفيرها شيجييه رئيس الوفد خطاب شكر من وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق وارين كريستوفر تقديراً على عمله خلال رئاسته للمجموعة وهو ما يعد أول خطاب من نوعه يحصل علية مسؤول ياباني على جهد يرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط. ويرجع نجاح اليابان في إدارة هذه المجموعة إلى الأسباب الآتية:

١- جديتها في إدارة الأعمال الخاصة بالبيئة وقسمت عملها على مستويين: على المستوى ألمفاهيمي والأكاديمي ويعني بوضع إطار عام للمبادئ والسياسات التي يتعين على الأطراف الإقليمية تنفيذها في مجال حماية البيئة؛ على المستوى العلمي من خلال طرح مشروعات محددة في مجال البيئة مثل مشروع مكافحة بقع الزيت في منطقة خليج العقبة بمشاركة مصر والسعودية والأردن و(إسرائيل) مع قيامها مع الاتحاد الأوربي بتمويله وتنفيذه.

٢- التحضير الجيد للاجتماعات وتنظيم اجتماعات غير رسمية تضم عدد من رؤساء وفود الأطراف الإقليمية وغير الإقليمية المؤثرة.

٣- حرصها منذ البداية على اتخاذ مواقف محايدة تجاه القضايا الخلافية في هذه المجموعة، مما كان له الأثر الكبير في كسب ثقة الأطراف الإقليمية، خاصةً عند تناول مشكلة النفايات النووية التي كان الجانب العربي يصر على إدراجها ومناقشاتها في إطار أعمال المجموعة مقابل رفض (إسرائيل) التام لمجرد طرح هذه المسألة خشية من أن يكون ذلك باب خلفي لبحث الملف النووي الإسرائيلي، بالإضافة إلى أن الجانب الياباني عمل على توخي الحذر والتوازن في معالجة مسألة العلاقة بين التقدم في المسارين الثنائي والمتعدد الأطراف[٨٧].

المطلب الثالث: دور اليابان في المسارين اللبناني والسوري

شهد عقد التسعينات من القرن الماضي كما أسلفنا مرحلة التحول داخل اليابان على صعيد سياستها الداخلية والخارجية محاولة منها للتكيف مع المتغيرات الدولية والإقليمية التي حدثت في تلك الفترة سواء فيما يتعلق بانتهاء الحرب الباردة وتنامي ظاهرة العولمة خاصةً في مجالي الاقتصاد العالمي والاتصالات. وقد كان لانعكاسات حرب الخليج الثانية وبدء عملية السلام العربية ـــ الإسرائيلية في مدريد عام ١٩٩١، أثر مباشر في جعل منطقة الشرق الأوسط ضمن دوائر التحرك السياسي الخارجي الهام لليابان في ظل مسعاها لتعظيم دورها السياسي العالمي وللحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، حتى أصبح الرأي العام والسياسيين في اليابان أكثر اهتمام بمتابعة التطورات الحاصلة في الشرق الأوسط باعتبار تحقيق السلام يهم اليابان لاعتبارات تتعلق بتأمين إمدادات الطاقة إليها، فضلاً عن رغبتها في تبني إستراتيجية جديدة تجاه المنطقة لا يعتمد فقط على الوسائل الاقتصادية وأنما ممارسة دور سياسي فيها [٨٨].

فقد ركزت على أهمية استئناف المفاوضات على المسارين اللبناني والسوري من حيث انتهت، حتى يتحقق انسحاب القوات الإسرائيلية من المرتفعات السورية في الجولان ومزارع شبعا اللبنانية، مؤكدةً إن يكون السلام دائماً وعادلاً وشاملاً وضرورة أن يتحقق على المسارات. كما بدأت في طرح بعض المبادرات السياسية في بعض الجوانب المرتبطة بالمسار الثنائي لعملية السلام منها [٨٩].

١- مشروع النقاط الأربع الخاص بجنوب لبنان: كان لقرار الجامعة العربية عام ١٩٩٦ بتجميد المفاوضات متعددة الأطراف وقع الصدمة على الجانب الياباني باعتبار أن تنفيذه يعني عملياً تجميد دورها في هذه العملية الذي أقتصر على المباحثات متعددة الأطراف، خاصةً وأن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها الدور الوحيد والمهيمن على المباحثات السياسية في مساراتها الأربعة الفلسطيني والأردني والسوري واللبناني. وحينما سعت اليابان إلى ممارسة دور سياسي في المباحثات الثنائية، فأنها لم تجد سوى المسار اللبناني الذي يمكنها أن تلعب فيه دوراً خاصةً بعد صدور تصريحات من المسؤولين الإسرائيليين بإمكانية الانسحاب

من جنوب لبنان دون قيد أو شرط، وأخذ بالاعتبار سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية الكاملة على مجريات المسارين الفلسطيني والسوري ورفضها المطلق لمشاركة أية طرف أخر بما في ذلك اليابان، أما المسار الأردني فكان قد تم أغلاقة بالفعل بالتوقيع على معاهدة السلام الأردنية–الإسرائيلية في تموز عام ١٩٩٤[٩٠].

وقد بدأت وزارة الخارجية اليابانية خلال عام ١٩٩٧ في أعداد بعض الأفكار المكتوبة لقيامها بدر سياسي في جنوب لبنان يضمن انسحاب القوات الإسرائيلية مع قيامها بتنسيق جهد دولي لإعادة أعمار جنوب لبنان بعد أن تزال الألغام، وقامت على مدار عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ بالتشاور المكثف والهادئ مع الأطراف الدولية والإقليمية المؤثرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وسوريا ومع الطرفين المعنيين (إسرائيل) ولبنان بهدف بلورة هذه الأفكار. ويلاحظ أنه كانت معارضة داخل الخارجية اليابانية تجاه قيامها بدور سياسي في جنوب لبنان لما قد يحمله القيام بهذا الدور من مخاطر سياسية وأمنية قد لا تستطيع تحملها للأسباب التالية:

أ– عدم وجود خبرة سياسية لها في شؤون المنطقة باعتبارها المرة الأولى التي تطرح فيها مبادرة في المسار السياسي، أخذتاً في الاعتبار فشل مبادرة سابقة للوساطة بين العراق وإيران في منتصف ثمانينيات القرن الماضي.

ب– لم يكن لها وجود مادي على الأرض في جنوب لبنان، ولم يكن من الممكن أن تشارك في قوات اليونيفيل التابعة للأمم المتحدة لتعارض ذلك مع دستورها الخاص بالمشاركة في عمليات السلام الذي يشترط وجود اتفاق لوقف إطلاق النار بين الطرفين المعنيين للمشاركة فيها. وكان البديل المتاح أن تساهم في عملية إعادة بناء جنوب لبنان بعد أن يتم الانسحاب الإسرائيلي، مع طرح مبادرة تتضمن بعض المبادئ والأفكار المشتركة لتقديمها في وثيقة للطرفين.

ج– الارتباط الوثيق بين المسارين السوري واللبناني وصعوبة الفصل بينهما، الأمر الذي فرض قيداً عليها للعمل على صياغة بنود الاقتراح الخاص بجنوب لبنان بشكل موضوعي ومحايد، وقد تنبأت بعض الدوائر في وزارة الخارجية اليابانية بأن الجانب السوري سيرفض أي مبادرة تتعلق بالانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان باعتبار أن ذلك يشكل ورقة ضغط من أوراق التفاوض السورية لتحقيق الانسحاب الإسرائيلي من مرتفعات الجولان [٩١].

ونتيجة لجمود المسار متعدد الأطراف اتخذت الخارجية اليابانية قراراً بالمضي قدماً في بلورة بعض الأفكار الخاصة بجنوب لبنان للحفاظ على دورها في المنطقة، وجاءت ردود الفعل الإقليمية والدولية على اقتراحها الخاص بتأمين الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان مشجعة للجانب الياباني، حيث وافقت

(إسرائيل) على الاقتراح، كما أبدت الحكومة اللبنانية رغبة في الاستماع للاقتراح ودراسته في ضوء حرصها على تحقيق الاستقرار بما يسمح لها بالتفرغ لعملية التنمية الاقتصادية. وكانت سوريا الطرف الإقليمي الوحيد تصر على الربط الكامل بين المسارين السوري واللبناني.

وفي ضوء الحذر الياباني التقليدي والخوف من فشل الاقتراح، تم الاتفاق داخل وزارة الخارجية على عدم الإعلان عن مضمون الاتفاق والاكتفاء بقيام مسؤولين من الوزارة المذكورة بجولات في المنطقة بهدف جس نبض الأطراف المعنية، ومحاولة الترويج لهذا الاقتراح من خلال القيام بزيارات متكررة للدول المعنية في المنطقة والتنسيق الكامل مع الولايات المتحدة الأمريكية [٩٢].

٢- الإعلان الرسمي عن مبادرة النقاط الأربع الخاصة بجنوب لبنان: اتخذت الحكومة اليابانية قراراً بأن يتم الإعلان رسمياً عن الاقتراح الخاص بجنوب لبنان بعد بلورته في صورته النهائية خلال جولة وزير خارجية اليابان الأسبق كومورا في عدد من دول المنطقة في شهر كانون الثاني عام ١٩٩٩، والتي شملت الأطراف المعنية بعملية السلام. وألقى خطاباً سياسياً شاملاً أمام المجلس التشريعي الفلسطيني بعنوان "بناء جسور جديدة بين اليابان والشرق الأوسط للقرن الحادي والعشرون"، وتضمن تصور اليابان لتسوية مشكلة جنوب لبنان من خلال أربع نقاط تشمل:

أ- انسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان يجب أن يتم تنفيذه وفقاً لما نص عليه قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥

ب- أن الانسحاب المشار إلية يجب أن يسهم في تحقيق السلام الشامل في الشرق الأوسط على كافة مسارات التفاوض (في إشارة للمسار السوري).

ج- إن عملية الانسحاب يجب ألا يتم إعاقتها من جانب أي طرف، كما يتعين على الأطراف الإقليمية المعنية مناقشة إجراءات تحقيق هذا الانسحاب دون شروط مسبقة.

د- على المجتمع الدولي تقديم الدعم اللازم بعد إتمام الانسحاب الإسرائيلي من اجل تحقيق الاستقرار في جنوب لبنان [٩٣].

ويمكن تفسير إصرار وزير الخارجية كومورا على طرح مبادرة النقاط الأربع الخاصة بجنوب لبنان خلال جولته في المنطقة، في ضوء رغبته في أن تلعب اليابان دوراً أكثر استقلالية عن الدور الأمريكي، فضلاً عن جمود المسار متعدد الأطراف، الأمر الذي شجع الحكومة اليابانية إلى الإعلان عن المبادرة لإيجاد دور سياسي لها في عملية السلام، وخاصةً وأن الرأي العام الياباني بدأ يتساءل عن جدوى استمرار " دبلوماسية دفتر الشيكات " دون أن يصاحب ذلك القيام بدور سياسي ملموس. وفي الواقع أن الجانب الياباني لم يكن له نفوذ أو تأثير مباشر على المسارين السوري واللبناني بما يؤهله بالقيام بدور فيها فشلت فيه أطراف دولية

أخرى كانت أكثر نفوذاً وتأثيراً في شؤون المنطقة مقارنة باليابان، رغم أن هذه المبادرة لم تحقق نجاحاً يذكر في ضوء عدم الارتياح السوري وإصرار(إسرائيل) على تحقيق مكاسب سياسية من وراء انسحابها من جنوب لبنان، فأن المبادرة بحد ذاتها مثلت محاولة من جانب اليابان للخروج من الدور الاقتصادي التقليدي، ومحاولة استكشاف إمكانيات الاضطلاع بدور سياسي في شؤون المنطقة [٩٤].

وعلى المسار السوري قررت اليابان المساهمة بعدد محدود من قواتها في قوات حفظ السلام في الجولان، وتكمن أهمية ذلك القرار أنها المرة الأولى التي تشترك فيها بقوات حفظ السلام خارج حدود اليابان، واستندت في قرارها إلى سوابق مماثلة حيث شاركت في قوات حفظ السلام في موزنبيق وكمبوديا، فضلاً عن كونها علاقات ودية مع كل من (إسرائيل) وسوريا طرفي النزاع في الجولان، وعلى الرغم من محدودية مساهمتها في هذه القوات حيث لم يتجاوز عدد أفراد القوة المشاركة ٤٦ فرداً إلى هضبة الجولان عام ١٩٩٦ لتقديم الدعم اللوجيستي في إطار قوات مراقبة فض الاشتباك بين سوريا و(إسرائيل) " الأندوف "، إلا أن أهمية ذلك القرار يكمن في صدوره بموافقة إجماع القوى الرئيسة المؤثرة على السياسة الخارجية اليابانية، وهي أحزاب الائتلاف الرئيسية الثلاثة الحاكمة آنذاك، والتي تم تجديد فترة وجودها مما يعكس حرصها على أن يكون لها دور سياسي في المنطقة، كما أعدت الحكومة اليابانية خطط لتنمية الجولان في حالة انسحاب(إسرائيل) منها من خلال تنفيذ مشروعات اقتصادية [٩٥].

الخاتمة

من خلال التتبع لسياسة اليابان اتجاه منطقة الشرق الأوسط ومقارنة توجهات ومحددات هذه السياسة نحو المنطقة خلال عقد تسعينات القرن الماضي، يلمس بعض التحولات الذي طرأت عليها نتيجة التغيرات الجذرية التي شهدها النظام العالمي سواء من خلال زيادة درجة اهتمامها بالمنطقة أو التغير في أدوات تنفيذ سياستها. ان هذه التحولات التي حدثت في العالم وتحوله من نظام القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية فرض قيوداً على حرية الحركة أمام اليابان، حيث أن وجود الولايات المتحدة الأمريكية كقطب عالمي أوحد قد قيد كثيراً من مجال المناورة أمام صانع السياسة الخارجية اليابانية، لذا أصبحت سياستها بصفة عامة أكثر التصاقاً عن ذي قبل بالولايات المتحدة الأمريكية في المجال الأمني خاصة.

ونتيجة لتلك التحولات أخذت تبحث لها عن دور عالمي اكبر فدخلت في أكثر مناطق العالم سخونةً إلا وهي منطقة الشرق الأوسط ولكنها لم تحقق حلمها رغم محاولاتها الجادة وذلك لوجود بعض الأمور التي أعاقت عملها ومنها عدم وجود خبرة سياسية كافية في الشرق الأوسط وافتقارها للوجود الكثيف،

وعدم اهتمام الرأي العام والسياسيين بمتابعة التطورات في المنطقة، كل ذلك أدى إلى إضعاف دورها وجعل تأثيره محدوداً وهامشياً للأطراف الإقليمية المعنية التي نظرت لليابان كمصدر للمساعدات الاقتصادية وتمويل تنفيذ مشروعات وطنية وإقليمية في المنطقة. وأن الاتحاد الأوربي عارض الدور السياسي الياباني النشيط في عملية السلام لكيلا يزاحمه ويضعف دوره في المستقبل.

Japanese–Israeli Relations and their Impact on the Peace Process in the Middle East

Adnan Kh. Hameed Al-Badrany
Assist. Lect., Public Policy Branch, College of Political Science, Mosul University

Abstract

The research aims at demonstrating Japan's role in the Middle East and its impact on achieving peace for having economic and other qualifications, bearing in mind that it is a neutral state distinguished by constant foreign policy. The research falls into two parts, the first tackles the Japanese policy towards peace process between the Arabs and (Israel), the second undertakes the Japanese policy and the issue of the Middle East. The research has come to the conclusion that Japan's foreign policy is characterized with neutrality seeking an international role in order to keep its interests in this region.

الهوامش

١– بدر عبد العاطي، السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية دراسة في أثر التحولات العالمية على السياسات الخارجية للدول، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،القاهرة، ٢٠٠٣، ص،١٩٣

٢– نزيرة الأفندي، اليابان العملاق الجديد في عالم متغير،مجلة السياسة الدولية، العدد٥٢، أبريل ١٩٧٨، ص ص ١٢٧– ،١٢٨

٣– صلاح حسن محمد، العلاقات العراقية – اليابانية ١٩٨٠– ١٩٩٥، أطروحة دكتوراه غير منشوره، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٧، ص ،١٢

٤- Kunio Katakura, "Japan and Egypt: Historical Review of our Mutual Relations and Vision of the Future" Paper presented at center for Asian Studies, Cairo University, ٢٠ July, ١٩٩٧, p٢-٣.

٥- Ibid, pp, ٣-٤.

٦- بدر عبد العاطي، مصدر سابق، ص ١٩٧.

٧- صالح مهدي السامرائي، تاريخ الدعوة الإسلامية في اليابان في: www.islamcenter.or.jp

٨- Kunio Katakura , "Japan and Egypt: Historical Review of our Mutual Relations and Vision of the Future" , op. cit., p. ٦.

٩- Shimizu, "The Japanese Trade Contact", op. cit, pp ٥٢-٥٣.

١٠- صالح مهدي السامرائي، مصدر سابق.

١١- Joint Communiqué of the visit by Takeo Mik, Deputy Prime minister to Cairo, op. cit.

١٢- United Nations, United Nations Press Release Resolutions of the General Assembly at the Twenty Sixth Regular Session (New York: UN.١٩٧٠ p. ١٨.

١٣- United Nations, The Year Book of the United Nations, ١٩٧١, vol. ٢٥ New York: UN ١٩٧٤, p.٢٠٨.

* نصت هذه الفقرة على أن موقف اليابان يتمثل في (ان المشكلة الفلسطينية لابد أن يتم تسويتها على أساس من الحق والعدالة، كما يحق للشعب الفلسطيني أن يتمتع بحقوقه الشرعية) كونيو ياناجيدا، ترجمة تاكاوا ناتسومي، اليابان وأزمة النفط الأولى ١٩٧٣، بيروت مؤسسة نوفل، ١٩٩١، ص٥٨.

١٤- المصدر نفسه، ص ٥٩.

١٥- United Nations, The Year Book of the United Nations, ١٩٧١, (New York. UN. Vol. ٢٦. ١٩٧٢), p. ٢٠٧.

١٦- كونيو ياناجيدا، مصدر سابق، ص ص ٥٨-٥٩.

١٧- صلاح حسن محمد، العرب واسيا، بيت الحكمة بغداد، ٢٠٠٠، ص ص ٦٠- ٦١.

١٨- رشيد محمد سعيد، العراق واليابان الواقع والأفاق، دراسات إستراتيجية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد الثالث ١٩٩٧، ص، ٦٦.

١٩- خليل إبراهيم الطيار، دراسة في العلاقات العربية – اليابانية، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٧٣، ١٩٩٣، ص ٤٦

٢٠– حميد موحان الموسوي، اليابان والمتغيرات الدولية الجديدة وانعكاساتها على الوطن العربي، أطروحة دكتوراه غير منشوره، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص ٢٨٣,

٢١– سعد حقي توفيق، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرون، دار وائل عمان، ٢٠٠٢، ص ٢٤٥,

٢٢– مسعود ظاهر، الإستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٥، ص ٢١,

٢٣– المصدر نفسه، ص ٢٧,

٢٤- Ben – Amishillony, "Japan and Israel: A special Relational dowety, " Japan and the Middle East sings of chance " nship",in Ronald A. Moors, (ed), Japan and the Middle East in Alliance Politics, (Boston: Woodrow Wilson International Center for Scholars, ١٩٨٦), p. ٨٠.

٢٥- Ibid, p. ٨١.

٢٦– بدر عبد العاطي، مصدر سابق، ص ص ٢٠٨– ٢٠٩

٢٧– صلاح حسن محمد، العلاقات العراقية– اليابانية ١٩٨٠– ١٩٩٥، مصدر سابق، ص ٥٨,

٢٨– نصرة عبد الله البستكي، اليابان والخليج إستراتيجية العلاقات والمشروع النهضوي، : المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت، ٢٠٠٤، ص ١١٤,

٢٩– محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية، الكويت،١٩٩٤، ص ٩٠٤,

٣٠– حميد موحان الموسوي، مصدر سابق، ص ٢٧٧,

٣١- Ikeda, " Japan's Relations with Israel", op. cit.p p. ١٦٣- ١٦٤.

٣٢– نصرة عبد الله البستكي، مصدر سابق، ص ١١٥,

٣٣- Ruth Shuster. "Japani Rising Sun Over Israel",: Link, Vol. No. ٥١ (October ١٩٩٦) PP, ٤٠-٥٠

٣٤- Liat Colins and Hille Kuttler, "Arab FMs Agree to Renew Boycotte", The Jerusalem Post, ١ April ١٩٩٧mmmmm

٣٥- http: www.passia.org/seminar/٩٩/japan/jpolicy,htm.

٣٦- http: // news;bbc.co.uk/hi/Arabic/news/newside-٣١٨٣٠٠٠/٣١٨٣٤٨٧.stm.

٣٧– بدر عبد العاطي، مصدر سابق، ص ٢١٨,

٣٨– صلاح حسن محمد، العلاقات العراقية – اليابانية ١٩٨٠– ١٩٩٥، مصدر سابق، ص ٥٥,

٣٩- United Nation, the yearbook of the united nations١٩٧٤(new york:office of)

Public information, u.n, volume٢٨,١٩٧٧, p. ٢٢٦.

٤٠- united nations, the yearbook of the united nations ١٩٧٥, (New York: Office of Public Information,U.N,Vol.٢٩, ١٩٧٧), p. ٢٤٨.

٤١– حميد موحان الموسوي، مصدر سابق، ص ٢٧٧,

٤٢- Yasumasu Kuroda, " Japanese perceptions of the Arab World: their Natite and Scope" Op.Cit, p. ٤٤. or. Mohamed N.Fakhry, Op.Cit, p.١١.

٤٣– خليل درويش، اليابان ودول العالم الثالث دراسة في دبلوماسية التجارة والمعونات، السياسة الدولية، العدد ١٠١، يوليو ١٩٩٠، ص ١٢١,

٤٤– يوهي كونو، حول الشرق الأوسط، جريدة الأهرام المصرية، ٢٠٠١/١/١٠

٤٥– يوهي كونو، اليابان والشرق الأوسط، جريدة الأهرام المصرية، ٢٠٠٠,/١٠/٢٤

٤٦– نزيرة الأفندي، مصدر سابق، ص ٢١٣,

٤٧– عدنان خلف حميد البد راني،مستقبل الدور الياباني في النظام الدولي الراهن وأثره على الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير غير منشوره، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسة والدولية، ٢٠٠٥، ص ص ٨٧ – ٨٨

٤٨– سعد حقي توفيق، مصدر سابق، ص ص ٢٤٥– ٢٤٦

٤٩– نصرة عبد الله البستكي، مصدر سابق، ص ص ١٠٨– ١٠٩,

٥٠- Summary of Japans Assistance to the Palestinians As of ٦ September, ٢٠٠١(Tokyo: Ministry of Foreign Affairs of Japan, ٢٠٠٢).

٥١– بدر عبد العاطي، مصدر سابق، ص ص ٢٦٨– ٢٦٩,

٥٢– موقع وزارة الخارجية اليابانية على شبكة الانترنيت. www.mofa.go ,jp

٥٣- Japans Position on The Middle East Peace Process Non Pear, (Tokyo: Ministry of Foreign Affairs Of Japan, April ٢١,١٩٩١).

٥٤– بدر عبد العاطي، مصدر سابق، ص ص ٢٦٩ – ٢٧٠

٥٥- Joint Press Statement on The Occasion of The Japanese- Palestinian Ministerial Political Consultation and Japanese- Palestinian tan Joint Japan, May ٢٠٠٠

٥٦- Visit to Japan by two Palestinian Authority Ministers, op cit.

٥٧- The Annual Diplomatic Bluebook ١٩٩٧, PP ٨٩-٩١.

٥٨– الخطاب السياسي الخارجية اليابانية كومورا أمام المجلس التشريعي الفلسطيني، بناء جسور جديد بين اليابان والشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين،١٩٩٩/١/١٠ موقع وزارة الخارجية اليابانية.

٥٩– موقع وزارة الخارجية اليابانية، مصدر سابق.

٦٠– عدنان خلف حميد البد راني، مصدر سابق، ص ٨٨.

٦١- Visit to Japan Shimon Peres, Special Envoy and Former Prime Minister of Israel and Yasser Arafat Chairman of The PLO, The ministry of Foreign Affairrs of Japan, August ٢١, ٢٠٠٠.

٦٢- Japan-Egypt joint statement on the visit by president HAlan dowety, " Japan and the Middle East sings of chance " osn Mabark to Japan, April ١١- ١٣, ١٩٩٩, Ministry of Foreign Affairs of Japan.

٦٣– بدر عبد العاطي، مصدر سابق، ص ص ٢٧٢– ٢٧٣

٦٤– حميد موحان الموسوي، مصدر سابق، ص ٢٨٣.

٦٥– البيان الصادر عن وزارة الخارجية اليابانية تجاه الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة بين الأعوام ١٩٩٥– ٢٠٠٢، موقع وزارة الخارجية على شبكة الانترنيت.

٦٦– المصدر نفسه.

٦٧– المصدر نفسه.

٦٨– مسعود ظاهر، مصدر سابق، ص ٢٥.

٦٩– مقابلة مع السفير السعودي لدى اليابان معمر بشير كردي، جريدة الأهرام، ٢٠٠١/١/١٥.

٧٠– عدنان خلف حميد البد راني، مصدر سابق، ص ٨٤.

٧١– نصرة عبد الله البستكي، مصدر سابق، ص ١٠٧.

٧٢– موقع وزارة الخارجية اليابانية، مصدر سابق.

٧٣- Kunio Katakura, Japan and the Middle East: Toward Amore Positive Role, (New York: Nova Science Publishers Inc. ١٩٩٥), pp. ١١٦-١١٧.

٧٤- John Calabress, The United State, Japan and The Middle East Op.Cit,p ١١٦.

٧٥– بدر عبد العاطي، مصدر سابق، ص ٢٤٢.

٧٦- Alan dowety, " Japan and the Middle East sings of chance " Middle East Review of International Affairs, Vol, ٤, No. ٣ December ٢٠٠٠, pp. ٦٠-٦١.

٧٧– –بدر عبد العاطي، مصدر سابق،ص ٢٤٣,

٧٨– نصرة عبد الله البستكي، مصدر سابق، ص ١١٣,

٧٩– بدر عبد العاطي، اليابان والبحث عن دور عالمي جديد الفرص والقيود، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤١، تموز، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ٢٦– ٢٧,

٨٠– أماني فهمي، مستقبل الدور الأوربي في منطقة الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٥، أكتوبر ١٩٩٤، ص ص ١١٢– ١١٤,

٨١- Yoshiji Nogami," Japan's Middle East Policy in Transition", Op.Cit, pp ٣٥-٣٦.

٨٢– بدرعبد العاطي، السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية مصدر سابق، ص ص٢٤٥–٢٤٦.

٨٣– المصدرنفسة، ص ٢٤٧,

٨٤– صلاح حسن محمد، العلاقات اليابانية– العراقية، مصدر سابق، ص ٦٠,

٨٥– هاجر الأسلامبولي، رئيس وفد مصر في مجموعة عمل البيئة خلال الفترة مابين الأعوام ١٩٩٢– ١٩٩٥، موقع وزارة الخارجية اليابانية، مصدر سابق.

٨٦– خطاب **واتانابي** رئيس الوفد الياباني، أمام أول اجتماع لمجموعة عمل البيئة بطوكيو،في ٢٨كانون الثاني١٩٩٢،أرشيف وزارة الخارجية اليابانية، موقع وزارة الخارجية اليابانية.

* (مدونة السلوك): تضمنت العناصر الرئيسية والمبادئ الاسترشادية والسياسات المشتركة التي سينفذها الأطراف الإقليمية في مجال حماية البيئة وكذلك المساعدات التي يتعين على الأطراف غير الإقليمية توفيرها لتنفيذ هذه السياسات والمشروعات المشتركة، موقع وزارة الخارجية اليابانية. .

٨٧– هاجر الأسلامبولي، مصدر سابق.

٨٨– مارويا، سكرتيرة الدولة البرلمانية للشؤون الخارجية، طوكيو، موقع وزارة الخارجية اليابانية.

٨٩– نصرة عبد الله البستكي، مصدر سابق، ص ١١٤,

٩٠– بدر عبد العاطي، السياسة اليابانية تجاه عملية السلام العربية الإسرائيلية، مصدر سابق،ص ٢٥٦ ٩١– تصريح هياكي، مدير القسم الأول للشرق الأوسط في وزارة الخارجية اليابانية موقع وزارة الخارجية اليابانية.

٩٢- Alan dowety, " Japan and the Middle East sings of chance ", Op.Cit, p. ٧٧.

٩٣– الخطاب السياسي لوزير الخارجية الياباني كومورا، مصدر سابق،

٩٤– نبيل فهمي، سفير مصر لدى اليابان بين عامي ١٩٩٧– ١٩٩٩، طوكيو، في ١٩٩٩/٥/١٣موقع وزارة الخارجية اليابانية.

٩٥- حوار مع مبعوث اليابان لعملية السلام في الشرق الأوسط، الأهرام، القاهرة، في ١/ ٧/ ٢٠٠٣.